PROVISIONAL
A/PV.2433
9 December 1975
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأربعمائة والثالثة والثلاثين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الثلاثاء ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ثورن (لكسمبرغ)

- مواصلة نظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة [٧٢]
- المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية : تقرير اللجنة الثالثة [٧٣]
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة في معرض الاعتقال والسجن [٧٤] :

(أ) تقرير اللجنة الثالثة ؛

(ب) ٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

Digitized by UNOG LIBRARY

(ب) تقرير اللجنة الخامسة .

ـ مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين : تقرير اللجنة الثالثة [٨٠]

Digitized by UNOG LIBRARY

افتتحت الجلسة عند الساعة ١٥/٣٥

نظر البنود ١٢ ، ٧٣ ، ٧٤ و ٨٠ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة (الباب الثاني) (A/10284/Add.1)

المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية : تقرير اللجنة الثالثة (A/10404)

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة في معرض الاعتقال والسجن :

(أ) تقرير اللجنة الثالثة (A/10408) ؛

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/10453) ؛

مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين : تقرير اللجنة الثالثة (A/10401)

السيدة سيكيلا كانيندا (زائير) مقررة اللجنة الثالثة تقدم تقارير تلك اللجنة ، والواردة في الوثائق A/10284/Add.1 ، A/10404 ، A/10408 و A/10401 ثم تحدثت كما يلي :

السيدة سيكيلا كانيندا (زائير) مقررة اللجنة الثالثة (الكلمة بالفرنسية) : باعتبارى مقررة اللجنة الثالثة ، اتشرف بان اقدم الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الثالثة عن البند ١٢ من جدول الاعمال وعنوانه " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي " الوارد في الوثيقة A/10284/Add.1 وتقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٣ من جدول الاعمال وعنوانه " المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية " والوارد في الوثيقة A/10404 ؛ وتقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٤ من جدول الاعمال وعنوانه " التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة في معرض الاعتقال والسجن . وتقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٨٠ من جدول الاعمال وعنوانه " مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين " .

وفيما يتعلق بالبند ١٢ ، فان الجزء ٢ من التقرير وارد في الوثيقة A/10284/Add.1 . وفيما يتعلق بهذا التقرير ، ينبغي ان نذكر ان الجمعية العامة كانت قد احالت الى اللجنة الثالثة،

Digitized by UNOG LIBRARY

بغرض البحث ، الفصل ٣ (أقسام و ، ز ، ط ، ل ، م) والفصل ٤ (قسمي أ ، ز) والفصل ٥ (أقسام أ ، ب ، ج) . ان اللجنة الثالثة من جانبها ، قد بحثت القسم ب من الفصل ٥ وعنوانه " حقوق الانسان " ، والقسم ج من نفس الفصل فيما يتعلق بالمخدرات .

ان المناقشة حول هذا البند من جدول الاعمال قد وصفت باسهاب في التقرير الموجز الوارد في الوثائق A/C.3/SR.2142 الى 2159 و 2161 ، 2162 ، 2164 و 2166 .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفيما يتعلق بالقسم الخاص بالمخدرات ، فان اللجنة الثالثة توصي الجمعية العامة باقرار أربعة مشروعات قرارات .

ان مشروع القرار الاول يتعلق بالاتفاقية الخاصة بالمخدرات لسنة ١٩٧١ ، والثاني يتعلق ببروتوكول ١٩٧٢ ، وهو يعدل الاتفاقية الوحيدة الخاصة بالمخدرات في ١٩٦١ ، والثالث يعالج موضوع " رقابة المخدرات " ، والرابع يتعلق بصندوق الامم المتحدة الخاص بمكافحة المخدرات .

وفيما يتعلق بقسم التقارير الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والمتعلقة بحقوق الانسان ، فان اللجنة رأت انه من الضروري حماية المعوقين عقليا وجسمانيا ، ومساعدتهم على تنمية شخصيتهم في مجال الانشطة المختلفة ، وكذلك تحقيق نموهم بقدر الامكان ، وادماجهم في الحياة الاجتماعية . لذلك قررت أن توصي الجمعية العامة بمشروع اعلان يتعلق بحقوق الاشخاص المعوقين ، ويوجد نص ذلك في مشروع القرار رقم ٥ الملحق بهذا التقرير. وفيما يتعلق بهذا الاعلان الخاص بحقوق الاشخاص المعوقين ، فانني أوجه النظر الى خطأين ، ورد أحدهما : في النص الفرنسي في السطر الثالث من الفقرة العاملة ٦ الواردة في صفحة ٣٣ ، اذ لابد أن توضع شولة منقوطة بعد كلمة " تربية " ، بدلا من الفصلة ، وأن يضاف في السطر الرابع بعد كلمة " مجالس " ، عبارة " خدمات الانتقال " . والخطأ الآخر ، وارد في النص الانجليزي في صفحة ٣٢ ، ويتعلق بنفس الفقرة العاملة ٦ ، ففي السطر الثالث ينبغي حذف كلمة " تربية " والاستعاضة عنها بعبارة " التدريب المهني " .

وهناك مسألة أخرى تتعلق بحقوق الانسان في شيلي ، عكفت اللجنة على دراستها ونص الاقتراح الخاص بهذا الموضوع يوجد في مشروع القرار السادس الذي توصي به الجمعية العامة ، ومن بين ما يهدف اليه أنه يدعو لجنة حقوق الانسان الى تمديد ولاية اللجنة الخاصة بالخبراء التي أنشئت بموجب القرار ٨ (د — ٣١) كما هي مشكلة حاليا ، حتى يمكن أن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والثلاثين ، والى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والثلاثين حول وضع حقوق الانسان في شيلي ، وبصفة خاصة حول كل تقدم يتم انجازه بالنسبة لاقرار حقوق الانسان والحريات الاساسية . ومن ناحية أخرى ، فان مشروع القرار يرجو رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، والامين العام للامم المتحدة ، ان يساعدا بكافة الاساليب التي يرونها مناسبة ، من أجل اقرار حقوق الانسان والحريات الاساسية في شيلي .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفيما يتعلق بالتصويت على مشروع هذا القرار، الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي، فاني أود أن أحيط الجمعية العامة، بأن الوفد العراقي، والوفد المغربي، اللذين كانا غائبين أثناء التصويت، قد أخطرا اللجنة بأنهما لو كانا حاضرين لصوتا لصالح مشروع هذا القرار.

وهناك مشروع قرار آخر، وهو المشروع رقم ٧، ويتعلق بالاجراءات الخاصة باحترام حقوق الانسان، وكرامة كافة العمال المهاجرين.

وآخر مشروع قرار توصى به اللجنة الثالثة، في اطار البند ١٢، لاقراره من الجمعية العامة، يتعلق بالمفقودين في قبرص.

ان تقريرى فيما يتعلق بالبند ٧٣ وارد في الوثيقة (A/10404)، وهو يتضمن مشروع قرار واحد، نوصي به الجمعية العامة في هذا الشأن. وفي هذا المشروع بعد أن عبرنا عن رضانا عن تقرير الامين العام لمنظمة الامم المتحدة، من أجل تأمين واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، فان اللجنة قررت المطالبة باعطاء أهمية بالغة لهذه المسألة، خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة.

والتقرير الثالث فيما يتعلق بالبند ٧٤، وارد في الوثيقة (A/10408)، وهو يتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهنية في معرض الاعتقال والسجن، وفي هذا الاطار، فان اللجنة الثالثة توصي: أولا، باعتماد اعلان فيما يتعلق بحماية كل الاشخاص ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية. وان اعتماد مشروع الاعلان مقدم الى الجمعية من قبل المؤتمر الخامس للامم المتحدة لحماية الاحداث، وبموجب هذا الاعلان، فان أى عمل من أعمال التعذيب، او العقوبة القاسية، او اللاانسانية، يعد اهانة للكرامة الانسانية، ينبغي أن يدان، على أساس أنه مخالف لميثاق الامم المتحدة، وعلى أساس انه انتهاك لحقوق الانسان والحريات الاساسية، التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وفضلا عن ذلك، ووفقا لاحكام الاعلان، فانه ينبغي اتخاذ الاجراءات الفعلية من أجل الحيلولة دون ممارسة التعذيب وغيره من أنواع المعاملة أو العقوبة القاسية.

وان اللجنة الثالثة توصي الجمعية العامة، بالموافقة على مشروع القرار الذى يهدف الى ضرورة مواصلة الجهد العالمي، من أجل أن يؤمن للجميع، حماية فعالة من التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية.

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي الختام ، يشرفني أن أقدم كذلك ، تقرير اللجنة الثالثة فيما يتعلق بالبند ٨٠ الوارد في الوثيقة (A/10401) . وان مشروعات القرارات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثالثة في هذا الصدد ، قد أقرت من اللجنة . فبالنسبة للمشروعين الاولين فقد أقرا باجماع الرأى ، وبالنسبة للمشروع الثالث فقد أقر دون تصويت . وفي هذا الصدد ، أود أن استرعي اهتمام الجمعية الى أن هناك خطأ في الفقرة التاسعة الواردة في الصفحة الخامسة من تقريرى اذ يجب أن تقرأ . . " ان اللجنة وافقت . . دون تصويت " .

ان مشروع القرار الذى أشير اليه يتعلق بتقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وفي هذا المشروع ، فان اللجنة تعرب عن رضائها على الجهود التي بذلها المفوض السامي في انجاز مهامه ، وتطلب الى الحكومات دعم مساعدتها الانسانية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الاول ، فانني أرجو أعضاء الجمعية العامة : أن يضيفوا ايرلندا ، واليونان ، والبرتغال الى المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار ، اذ أن هذه الاسماء لم تذكر في الفقرة الرابعة من التقرير .

ومشروع القرار الثاني يتعرض للمساعدة الانسانية المقدمة للاشخاص المعذبين في الهند الصينية . والمشروع الاخير يدعو الى اعداد مشروع اتفاقية للالتجاء السياسي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تنفيذا للمادة ٦٦ من لائحة الاجراءات ، تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثالثة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نبحث أولا الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثالثة حول البند ١٢ من جدول الاعمال المعنون : " تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادى ". وهذا التقرير وارد في الوثيقة (A/10284/Add.1) .

والآن أدعو السيد ممثل هولندا ، الذى يرغب في التحدث عن نقطة نظام .

السيد سبيكنبرنك (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، يبدو انني لم أفهم الاجراء الذى أوضحته لنا الان . فهل أنا مصيب في اعتقادى بأن علينا فقط أن نفسر التصويت على مشروعات القرارات المعروضة ، وأنه لن تقدم تعديلات على مشروعات القرارات المقدمة من اللجنة الثالثة ؟

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذا كنا لن نناقش تقارير اللجنة الثالثة فانني اعتزم اعطاء الكلمة لاولئك الذين يريدون تعليل التصويت قبل وبعد التصويت ، ولقد كان في نيتي ان اطلب الى الجمعية العامة اذا كان لديها تعليلات للتصويت حول مشروعات القرارات أو حول أحدها ثم بعد ذلك تقوم بالتصويت على مختلف مشروعات القرارات ثم نرى بعد ذلك اذا كان هناك من يريد تعليل تصويتهم بعد التصويت .

وحتى الآن ، لم يقدم اى تعديل على اى من مشروعات القرارات ، فاذا كان أحد يرغب في تقديم تعديلات فليقدمها الآن ، ذلك لانني اريد ان اجمع التصويت حول مختلف مشروعات القرارات وطالما انه ليست هناك اجراءات اخرى ، فيمكن ان تقفل باب المناقشة .

ولنستمع الان الى تعليل التصويت قبل التصويت ، ثم نجرى التصويت ، ثم نستمع الى تعليل التصويت بعد اجراء التصويت اما على كل مشروع قرار على حدة او عليها مجتمعة .

السيدة دوبرا (اوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، اذا كنت قد فهمت جيدا ، فان الان هو الوقت المناسب لكي نقدم تعديلاتنا بالنسبة لمختلف مشروعات القرارات فهل فهمي هذا صحيح ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد اجاب السيد مورسي بايماءة من رأسه بان هذا هوالوقت المناسب لتقديم التعديلات وانا اتقبلها الآن .

والآن ادعو السيد ممثل غانا للكلام في نقطة نظام .

السيد كاتو (غانا) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس هل فهمت صوابا انه اذا قدم تعديل في هذه المرحلة ، فلن تتاح للجمعية العامة فرصة بحثه ؟

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية) : لابد ان تمر ٢٤ ساعة لبحث التعديل ، ولكن يمكن للجمعية العامة ان تناقش التعديل دون انتظار انقضاء هذه المدة .

ومع ذلك ، فان الرئاسة لا ترغب في الاعراب عن موقفها حول هذا الموضوع قبل ان تعرف فحوى التعديل ، وماهو انطباع الجمعية العامة ازاء هذا التعديل .

ادعو ممثل غانا للكلام في نقطة نظام .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد كاتو (غانا) (الكلمة بالانجليزية) : انني في حاجة الى ايضاح ، لقد كان فهمي انك حينما اشرت الى المادة ٦٦ ، قلت ان الجمعية العامة قررت الا تبحث تقرير اللجنة الثالثة ، ولذلك ، فان الخطوة التالية امام الجمعية العامة ستكون اتخاذ قرار ، وهذا بداية التصويت ، وان الوفود تستطيع ان تعلل اصواتها اما قبل التصويت او بعده .

اريد ان استوضح ، في حالة تقديم تعديل الان ظن تتاح للوفود فرصة بحث التعديلات أو التعقيب عليها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذا قدم تعديل ، فان الجمعية العامة ستتاح لها الفرصة الكافية لبحث هذا التعديل ، وارجوكم الا تسيروا بالجمعية قدما قبل ان يقدم التعديل ونتعرف على فحواه .

ان السيد ممثل العربية السعودية قد طلب الكلمة ، والان ادعوه للحديث .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) : لا أريد ان اتحدث بأثر رجعي ، ولكنني دخلت هذه القاعة حينما كان مقرر اللجنة الثالثة يقوم بتلخيص تقرير هذه اللجنة .

اريد أن انعش ذاكرة اعضاء اللجنة الثالثة ، لقد كان هناك تفاهم ، بعد ان سحب اصدقائنا الامريكيون مشروع قرارهم الخاص بالعفو ، قدمت انا مشروع قرار حول وكالات المخابرات التي اعتقد انه هام جدا ، لان الحروب كانت تشن وتتم الانقلابات وأعمال التخريب ، كل ذلك لا أريد ان اخوض في تفاصيله . ان سكرتير اللجنة يؤكد لكم سيدى الرئيس ، وانا متأكد اذا لم أكن مخطئا ، ان المدير السيد تشايبر كان موجودا ، قلت انني لن أطرحه للتصويت مالم يدخله المقرر في تقرير اللجنة الثالثة . والان راجعت الموضوع مع السيدة الجميلة ولكنها لم تقرأه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سيادة السفير ، ان لديكم تجربة كبيرة اكثر مني في امور الامم المتحدة . ان المقرر لا يقرأ تقرير اللجنة بالكامل ، ومع ذلك فان كل ماذكرتموه سيادتكم متضمن في التقرير . اليس هذا صحيحا ؟

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : هل لي ان استمر ياسيدى ؟

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بالطبع تستطيع ان تستمر .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد كان مفهومي ان يتضمن التقرير مشروع قرارى، ويقرأ كما كان الحال في قضية كوريا . هذا امر ليس بالجديد ، لقد كان هذا قبل ان تأتي الى هنا ياسيدى ، انا لم اقبل اتفاق الرأى ، وكان هناك نوع من الحل الوسط . كان نفس الشيء ، ان السفير بورك رئيس اللجنة الاولى في تلك الايام سألني "هل تصر"؟ فأجبته " نعم أصر " فقال " لا توجد سابقة لذلك " فأجبت " أنا أخلق السابقة ".

لذلك ، فانني اطلب من السيدة الحسناء للجنة الثالثة ـ لان هذا كان هو الحل الوسط ـ ان تتلوه حتى تعرف الجمعية ويعرف العالم ماتنقله وكالات الاستخبارات في العالم ، ان هذا نذير وتحذير .

لقد قلت اولا انني اخشى ان اكون رجعيا ، وانه لأمر خارج عن ارادتي ، حضرت متأخرا هذا الاجتماع ، والا ، فانني سأضطر لنقطة نظام .

سيدى الرئيس ، هل لك ان تتكرم وتطلب اليها ان تقرأ التقرير حتى توفر علينا المزيد من المناقشة ، والا فسوف يتعين على ان اقدم مشروع قرارى من جديد . انني لا أريد ان اضيع وقت الجمعية ، فنحن نرغب في الانتهاء من عملنا بكفاءة وبأسرع وقت ممكن وانت في الواقع رئيس ممتاز حينما تقول " نعم " بايماءة من رأسك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بناء على هذا القبول ، ارجو الا تجعلنا نثقل على السيدة مقررة اللجنة الثالثة ، وعليه ، فانني سوف اتلو الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/10284/Add.1 .

" في نفس الاجتماع ، فان ممثل المملكة العربية السعودية " ـ الذى تعرفونه جيدا ـ قد طلب ايراد هذه الفقرة في تقرير اللجنة الثالثة الى الجمعية العامة :

" نظرا لان بعض الدول تشن حربا مفتوحة تهدد ارواح الابرياء .

ونظرا لان مبالغ ضخمة تكرس لاعمال الاستخبار ضد مصالح الدول الاجنبية ، وتدبير انقلابات تؤدى احيانا الى حروب اهلية .

ومن ثم فاننا نوجه نداء الى الدول العظمى بعدم استخدام اجهزة استخباراتها

Digitized by UNOG LIBRARY

من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، بهدف اسقاط حكومات هـــــذه الدول التي لا تتفق معها ".

انني اعتقد سيدى الموقر ، انكم توافقونني على ان المقررة الموقرة للجنة الثالثة قد قامـــت بواجبها ، وقدمت لكم كل مايرضيكم .

وبعد ذلك ، وعلى اساس الملاحظة التي اوردتها توا هل استطيع ان اطلب من السيـــدة ممثلة اوروغواى ان تقدم تعديلها المقترح .

Digitized by UNOG LIBRARY

الآنسه دوبرا (أوروغواى) (الكلمة بالأسبانية) : بالنسبة الى البند ٧٣ من جدول الأعمال ، والى مشروع القرار الخاص به ، الوارد في الوثيقة A/10404 ، أود أن أقول أن اوروغواى قد أولت دائما اولوية قصوى ، لاى موضوع يتعلق بتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية . ولقد أكدت الأحداث في السنة الماضية الحاجة الى وجود أجهزة أكثر فعالية للدفاع عن حقوق الانسان ، لان انتهاك هذه الحقوق مستمر للأسف الشديد .

واننا نعتقد أنه التزام أدبي ، أن نقرر بأسرع ما يمكن ، الوسائل الكفيلة بملء هذه الثغرة، ولا يمكن ارجاء بحث هذا الموضوع سنتين أخريين . أن وفد بلادى ، شأنه في ذلك ، شأن وفود أخرى ، يعتقد أن الوقت قد حان لكي نجرى مناقشة مستفيضة ، في أقرب وقت ممكن لتحسين نظم الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الانسان بطريقة أفضل ، بعيدا عن أى محتوى سياسي ، وبروح بناءة.

ولهذه الأسباب فان وفد بلادى يود أن يتقدم بتعديل شفهي على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثالثة والوارد في الوثيقة A/10404، حول موضوع " المناهج والطرق والوسائل البديلة المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة ، لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية " ، ان هذا التعديل ينحصر في أن نعدل عبارة " الدورة ٣٢ " الواردة في الفقرة العاملة ٥ من مشروع القرار ، لتصبح " الدورة ٣١ " . ان هذه العبارة واردة في النص الأصلي المقدم من المملكة المتحدة .

ولكي اختتم كلمتي ، فانني أناشد جميع الوفود أن تؤيد هذا الاقتراح الذى يهدف الى اجراء الدراسة في الدورة القادمة ، وهذا لا يعني بأية حال ، التعرض لجوهر الموضوع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أستوضح الموقف ، وأطلب من الجمعية العامة الرجوع الى الوثيقة A/10404 واننى استند الى النص الفرنسي . وفي النص الانجليزى ، فانه في السطر الأول من الفقرة الأخيرة ، من الصفحة التاسعة ، تبدأ الفقرة العاملة ٥ بعبارة " تقرر أن تولي أولوية عظمى في دورتها الثانية والثلاثين " . ان مندوبة أوروغواى تطلب تصحيح عبارة " الثانية والثلاثين " لتصبح " الحادية والثلاثين " .

وقياما بمهام الرئاسة ، فانني أتقدم باستيضاحات معينة .

Digitized by UNOG LIBRARY

انني أعتقد أن طبيعة التعديل ليست معقدة بدرجة يحتاج معها الأمر الى اعادة نظره في وقت آخر ، طالما اننا سوف ننهي دورة الجمعية بعد اسبوع . ولذلك فانني أعتقد أننا نستطيع بحثه الآن ، خصوصا وان مغزاه محدود وسهل فهمه . وعليه فاننا نستطيع أن نقرر ما اذا كانت الجمعية العامة تقبل هذا التعديل أم لا تقبله .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، لقد كنت سيادتك معنيا على ما يبدو بموضوعات أكثر اهمية في الجمعية العامة حتى أنك لم تبحث أهمية هذا التعديل ، والا لكنا تقدمنا به بطريقة أكثر اثارة . ماهو الفرق بين الدورة الحادية والثلاثين والدورة الثانية والثلاثين ؟ اذا عرفت ياسيدى خلفية هذا الموضوع الخاص بحقوق الانسان فستفهم ببصيرتك وبصرك ماهو المقصود .

انهم يريدون اعطاء الأولوية لبحث هذا الموضوع في العام القادم بدلا من العام الذى يليه . هناك عوامل خطيرة في الواقع ، وقد كنا نود أن نقول ، اننا لا يجب أن نثير الموضوع مرة أخرى . واذا قرأت التقرير الخاص بهذا الموضوع ، وعرفت خلفيته ، فستتبين أن كثيرين هنا من الأمم المتحدة ، يريدون اعادة ما كان يسمى في وقت ما ، انشاء منصب مندوب سامي او مفوض سام لحقوق الانسان . وطوال السبع او الثماني او العشر سنوات الماضية ، فاننا وجدنا ، عاما تلو العام ، انه من غير الملائم انشاء منصب مندوب سام ، وذلك لتعدد الثقافات وتنوع المعايير القانونية .

ولكن هناك بعض الشعوب ، وخاصة الأخوة والاخوات من غرب اوروبا ، يتسمون بالعناد . لديهم اللجنة الاقليمية في ستراسبورج ، ولدينا نحن أيضا ذلك في الجامعة العربية ، ولكنهم يريدون مندوبا ساميا . ان هذه خطوة ، وسيكون هو التحكم . كيف يكون المندوب السامي متحكما في حقوق الانسان في العالم ، في حين أن هناك ثقافات وعادات وقوانين وتقاليد مختلفة ؟ ان هذا مستحيل .

لذلك ، فاننا نناشد الزميلة من اوروغواى ، ألا تصر على تغيير ما قررناه من قبل ، وهو أن نعطي الأمم المتحدة ، مزيدا من الوقت لكي تحدد خطط تفكيرها ، خاصة أولئك الذين امتنعوا عن التصويت ، ولا أذيع سرا اذا قلت ان كثيرين ممن يريدون شغل منصب المندوب السامي قد اتصلوا بي . هنالك البعض الذى لا زال يطمح في هذا المنصب . تصور للحظة اننا اذا انشأنا منصب

Digitized by UNOG LIBRARY

المندوب السامي ، وهذا من قبيل تمهيد الطريق لذلك ، فان الادوار ٣٨ او ٣٩ او ٤٠ لن تكـون كافية لاستقبال الوسائل الخاصة بانتهاك حقوق الانسان . ان الذين يعتقدون أن حقوق الانسـان تنتهك يصل عددهم الى ٢٠ او ٣٠ مليونا . فكيف نتصرف مع هؤلاء ؟

ان المندوب السامي بالطبع ، سيعطي صلاحيات في التنظيم الهرمي لموظفيه ، وستكون هناك أمم متحدة أخرى . ان هذا غير عملي . انني وزميلي ممثل جامايكا قدمنا منذ عدة سنوات ، خطـــة بمقتضاها ستكون هناك لجان اقليمية لحقوق الانسان ، تسجل فيها لجاننا المحلية . ولكنهم لا يرغبون في شيء سوى المندوب السامي ، بابا جديدا ، للعالم باسره . بابا جديدا لحقوق الانسان . ان حقوق الانسان في بلد قد لا تكون كذلك في بلد آخر . فمثلا ، الفن هنا هو صنو المواد البذيئة ، هل ذهبتم الى شارع ٤٢ ، الذى تشعب الآن ؟ لقد ذهبت الى هناك منذ سنوات .

Digitized by UNOG LIBRARY

وساعرض عليكم ، لبرهة ، مثلا آخر : حرية الاعلام ، على سبيل المثال : في باريس ، عام ١٩٥١ ، حين اجتمعنا للمرة الثانية في قصر دى شايو ، قررنا وضع معاهدة حول حرية الاعلام . ولسوء الحظ بالنسبة لي ، لأنني لم اكن ارغب في ذلك ، كنت احد اعضاء لجنة الخمسة عشر التي اجتمعت في ليك ساكساس ، لوضع هذه المعاهدة ، وفي ذلك الوقت ، فان البلدان الغربية ، باستثناء فرنسا ، والاتحاد السوفياتي لانهما شيوعيان ، كانوا هدف الدعاية . كان ذلك عهد مكارثي - كما تذكرون - وبالرغم من انني ملكي الا انهم كانوا معي ، لقد اردنا معاهدة حول حرية الاعلام ، ووضعنا خمس مواد ، وكان الفقيد المحترم بافور من هولندا معنا الذى كان يتفهم وجهة نظرنا .

ماذا حدث بعد ذلك ؟ لقد اعطوها اولوية لمدة ٢٥ سنة . . لماذا لم تطلبي الاولوية حول مشروع المعاهدة لحرية الاعلام يا سيدتي الحسناء من اوروغواى ؟ لماذا لم تطلبي الاولوية لمشروع المعاهدة حول " حرية الاعلام ؟ لقد ارجئت العام تلو العام . والآن يريدون بحث موضوع حقوق الانسان في العام القادم .

لقد كان ذلك حلا وسطا وهو ان يبحث ذلك في الدورة الثانية والثلاثين . كنت استطيع ان اقنع اللجنة الثالثة بأن تكون معي في احباطه كلية ، ولكن من قبيل اللياقة قلنا : فليكن لدينا مزيد من الوقت .

والآن : تحذير . . اذا اصررتم على هذا التعديل ، فانني على استعداد لكي افتح مناقشة عامة ، حول الموضوع . وكان الله في عوننا لاننا سندخل في تفريعات كثيرة . لذلك ، ارجو ان تكفوا بعض التقدير للرئيس الذى يريد ان يسرع بخطى العمل . ولتكونوا متلطفين مع اولئك الذين توصلوا معكم الى حل وسط . لذلك ، يا سيدتي ، ارجو أن تسحبي هذا التعديل لانه مفهوم خطير ، واذا كان احد يريد منصب المندوب السامي ، فلنجد له منصبا آخر . ساساعده في الامانة . ولكن ، فلتنسوا منصب المندوب السامي .

واحتفظ لنفس بالحق في الحديث مرة اخرى حول هذه النقطة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن اعتقد ان الجمعية العامة ليس لديها شك في هذا الموضوع ، وليس من حق الرئاسة ان تدخل في جدل مع أى من الممثلين حول مزايا احد

Digitized by UNOG LIBRARY

التعديلات المقدمة وجوهرها . ان حرص الرئاسة ، يتمثل فحسب في توجيه المناقشات ، وفي محاولة انهائها بصورة ناجحة ، وفي اسرع وقت ممكن . ان هذا الحرص اصبح الآن ملموسا بصورة اكبر ، لاسيما واننا نقترب من نهاية دورة الجمعية العامة .

لقد تقدمت السيدة ممثلة اوروغواى بتعديل ، وعلى الرئاسة ان تتقدم باقتراح الى الجمعية العامة ، لكي تقرر الوقت الذى تناقش فيه هذا التعديل ، ثم بعد ذلك مصير هذا التعديل .

وبعد الاستماع الى صيغة التعديل ، فان الرئاسة اعتقدت انه واضح تماما ، وانه من الملائم الآن ، وفي هذه المرحلة من مناقشات الجمعية العامة ، لا ينبغي طلب ارجاء نظرة يومين او ثلاثة ايام ، ذلك ان التعديل يقتصر على اضافة عبارة " الدورة الحادية والثلاثين " او " الدورة الثانية والثلاثين " . ذلك هو مغزى التعديل . ومن ثم ، ينبغي ان نقرر مصيره منذ الآن . وعلى هذا الاساس ، فان الرئاسة تقترح على الجمعية العامة ان تحدد الآن مصير هذا التعديل ايا كان .

ان ممثل العربية السعودية قد شرح ، بطريقة بليغة ، الاسباب التي من اجلها يطلب من مقدمة التعديل ان تسحبه او لا تصر عليه .

وعليه ، فانني اود ان استشير الجمعية العامة فيما اذا كانت توافق ، بعد الاستماع الى صيغة التعديل ، على ان تحسم مصيره الآن دون ارجائه الى اى يوم لاحق ، ذلك انه ليس على الرئاسة ان تقول لصاحب التعديل ان يسحبه او لا يسحبه ، ولكن الممثلين هم الذين يحددون ذلك .

وفي ضوء هذا التعديل ، وفي غياب اى طلب للتأجيل ، هل لي ان اقترح على الجمعية العامة ان تقرر الآن فورا ماذا نفعل بشأن هذا فاذا كانت اوروغواى تصر على التعديل ، فان المناقشة مفتوحة حوله ، ويبدو ان اوروغواى تصر على تعديلها .

السيد غيا مبرونو (اوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : اود ان اوضح ، في كلمات مغزى تعديلنا ، واذا لم افعل ذلك ، فان الجمعية العامة قد تخرج بانطباع بان لدينا دوافع مختلفة .

ان ممثل العربية السعودية قد بنى حجته ضد تعديلنا على وجهة نظر ليست هي وجهة نظرنا ، وهي تتعلق بالمفوضية السامية لحقوق الانسان . اننا لم نذهب الى المطالبة بانشاء هذه الوظيفة . انه شوّه فكرتنا ، ولقد فعل ذلك حينما قال انه كان يود ان يرى وفدنا يؤيد طلبا يرمي

Digitized by UNOG LIBRARY

الى بحث قضية حرية الاعلام . وفي هذا الصدد ، فانه وقع خطأ لأننا مستعدون دائما للمشاركة في أية مناقشة متعمقة حول مسألة قضية حرية الاعلام .

في المقام الثاني ، فان الوفود لم تعد تتذكر بالنسبة لأى مشروع قرار قدمنا تعديلنا هذا . ان المشروع مقدم من المملكة المتحدة ، ويطلب ان تبحث الاساليب الخاصة بتأمين الحماية الأفضل للتمتع بحقوق الانسان من خلال منظومة الأمم المتحدة . وهكذا فان هذا ليس بندا مجددا .

بالاضافة الى ذلك فانني اعتقد انه قد جرت مناقشة هذا العام ، والأعوام الماضية حول هذا الموضوع . وقدمت المناقشة التي جرت ، الدليل على ان مشكلة تأمين الحماية الأفضل لحقوق الانسان ينبغي ان تحظى باهتمامنا سنة بعد اخرى .

وفضلا عن ذلك ، ففي الآونة الراهنة ، قد درسنا الاساليب غير المتكاملة للأمم المتحدة ، والخاصة بحماية حقوق الانسان . وينبغي ان تحسّن هذه الاساليب . ولا نبالغ في موقفنا اذا كنا نطلب الى الدول الاعضاء ، ان تقدم وجهات نظرها ، واذا كنا نطلب الى الامين العام ان يستكمل تقريره في هذا الصدد ، واذا كنا كذلك نطلب ؟ الى الدول الاعضاء ، ان تقدم وجهات نظرها حول هذا الموضوع ، وان توفر الوسائل الكفيلة من اجل تحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان ، والحريات الاساسية . ان هذا لا يعني اننا نذهب الى طلب انشاء مفوضية سامية لحقوق الانسان ، او اننا لا نعتزم المطالبة بانشاء جهاز في هذا الصدد ،

ولكن بناء على الاقتراحات التي تقدمها الدول الأعضاء ، فان الجمعية العامة يمكنها ان تتخذ موقفا نهائيا في هذا الصدد في العام القادم . وعليه ، فانني اناشد ممثل العربية السعودية ان يتفهم ان موقفنا ليس من اجل الدفاع عن هذه المسألة او تلك . ولكن هذا الموقف ينبغي ان يدرج على جدول اعمال الجمعية العامة ، وهو يتعلق بكيفية تحسين الاساليب والوسائل الحالية للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

لقد تحدث عن بعض الأساليب التي ينبغي تحسينها ، الا أن كل ما ينبغي أن نقوله في هذا الصدد ، أن الامم المتحدة ليست لديها أساليب فعالة حتى الآن . وينبغي أن تجرى مناقشة حول هذا الموضوع في الدورة القادمة أو في الدورات القادمة ، اذا اقتضى الامر ذلك . لقد كان هذا الموضوع محل مناقشة في الأعوام الماضية .

وينبغي أن يكون موضعا للمناقشة ، الى أن يتم تصحيح الوضع . وعليه فانني أطلب من السيد الرئيس ، أن يعرض اقتراحنا لاجراء التصويت عليه .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد أن توضيح السيد ممثل أوروغواى سوف يحظى باهتمام السادة الاعضاء . وانني أود اجابة على سؤالي ، وهو ما اذا كان التعديل قائما أم لا ؟ وأستطيع أن أجيب عن هذا السؤال الآن ، بأنه قائم .

انني أسأل الجمعية العامة الآن ، عما اذا كانت تفضل أن تبحث هذا التعديل اليوم أم انها ترى تأجيله الى يوم آخر . وأرجو أن نركز حديثنا حول هذه النقطة ، بحيث لا ندخل في مناقشة الموضوع من حيث الجوهر . فعلى الجمعية أن تختار موقفا من اثنين ، فاما أن ترى أن يعطى لها الوقت للتفكير في هذا التعديل قبل أن تدلي برأيها فيه ، واما أن تفضل أن تبدى رأيها في هذا التعديل الآن . وعلينا في هذا المجال ألا نخلط بين الاجراءات وبين الجوهر .

انني أكرر ، هل ينبغي أن نتخذ قرارا في هذا التعديل اليوم ، أم ان نؤجله الى الغد ؟ فهل هناك من يطلب تأجيل التعديل الى يوم آخر ، بحيث تجرى المناقشات حول جوهر هذا الموضوع في الوقت المناسب ؟ هل هناك من يريد أن يؤجل هذا التعديل الى جلسة الغد أو جلسة الخميس ؟

ان الرئاسة ترى أنه ينبغي حسم كافة المشكلات في الوقت الذى تطرح فيه نظرا لضيق الوقت، وعليه فانني اقترح أن يحسم هذا التعديل بعد ظهر اليوم .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : انني لا أهدف الى فتح باب المناقشة من جديد ، الا أنني قد أفعل ذلك . انني لست مع التأجيل ، وأؤيد قولك يا سيدى الرئيس في ضرورة الاسراع بخطى العمل في الجمعية العامة .

Digitized by UNOG LIBRARY

انني أود مع ذلك أن أسترعي انتباه السيد الزميل ممثل أوروغواى ، الى حقيقة أن العام القادم سيكون لدينا فيه موضوع الموقف العالمي الاجتماعي . فاذا ما تحسن هذا الموقف ، فسوف تتحسن حقوق الانسان ، ان قضية حقوق الانسان ، هي قضية تعليمية وتربوية أكثر منها دكتاتورية .

وزيادة على ذلك ، فان عاما بعد عام ، ونحن نؤجل اتفاقية حرية الاعلام ، وهو موضوع معروض علينا منذ أربع وعشرين سنة . فلماذا نرجئ بحث تلك الموضوعات التي لها أولوية ، وخاصة حرية الاعلام ؟ ان علينا أن نهتم في العام القادم بمناقشة طرق ووسائل تحسين تمتع الانسان بحقوقه وهذا الموضوع المعقد الذى يبدو انه ليست له بداية أو نهاية .

ولا حاجة بي الى القول بأننا قد فقدنا مليوني دولار ، بأن أنشأنا في قسم حقوق الانسان في الدور الحادى والثلاثين لجنة لتلقي شكاوى انتهاك حقوق الانسان ، وهنالك ما بين خمسة أو ستة أشخاص يعملون فيها . ولقد وصل اليها ١٤٠٠٠ شكوى ، الا أنها لم تتلق سوى ٤٠٠ رد فقط من الحكومات ، لا تعدو أن تكون مجرد تبريرات لموقفها .

ومن هنا فانه من السابق لأوانه في هذا الوقت ، أن نتناول موضوع المندوب السامي ، أو البديل له . وكما قلت من قبل فاننا كلما قضينا على المندوب السامي نجد انه يصحو مرة أخرى من القبر .

انني أعتقد اننا اذا ما نظرنا هذا الموضوع في العام القادم ، فاننا سوف نبذل فيه وقتا طويلا ضائعا ، على حساب موضوعات أخرى ، يمكن أن تشجع على احترام حقوق الانسان ، كموضوع اتخاذ موقف عالمي اجتماعي أفضل ، يساعد على تحسين مستويات المعيشة ، والأمور التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وهنالك موضوع الفقر وما الى ذلك من موضوعات .

في وقت من الأوقات فان هذه الاقتراحات أعدها مندوبون من غرب أوروبا ، والآن من مندوب أوروغواى . وانني منتبه تماما لألاعيب التنس التي يقوم بها أصدقاؤنا من غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية .

وأؤكد للسيد مندوب أوروغواى أننا لسنا الآن في مواجهة بدائل ، لأن هنالك أمورا أخرى أهم قد تأتي بنتائج .

Digitized by UNOG LIBRARY

انني آمل أن يقبر هذا الاقتراح في مهده . واذا لم يتحقق ذلك فسوف يضيع الكثير من وقتنا هباء ، في الدورة القادمة . واذا نجح ممثل أوروغواى في الحصول على الموافقة على هذا التعديل فان نصف وقت الدورة القادمة سيضيع في مناقشة هذا الموضوع .

ان السيد ممثل أوروغواى يهتم بأمور سياسية معظم الوقت ، بينما أعني أنا بموضوعات انسانية واجتماعية . ولقد عملت في اللجنة الثالثة لثمان وعشرين سنة وأعرف اتجاه المناقشات في تلك اللجنة فهل يعتقد أحد هنا أنني ضد حقوق الانسان ؟ لقد كنت من بين الذين وضعوا اعلان حقوق الانسان ، وكذلك مشروع الميثاق .

ان اقتراحك ليس واقعيا ، ولهذا أناشدك أن تسحب التعديل . أما القول بأن البارودى يريد الارجاء ، فانني أقول انه يجب علينا ألا نرجئ الموضوع . واذا كنت قد اقتنعت بأن لاقتراحك حجة تخدم قضية حقوق الانسان لغيرت رأيي ، وغيرت موقفي ، فأنا لست عنيدا . ولكنك ستضيع الوقت في الدورة القادمة .

نحن نحتاج الى مهلة كي يفكر خلالها السادة الاعضاء حول هذا الموضوع . واسأل زميلي ممثل أوروغواى أن يعيد النظر في هذا الموضوع ، وأن يسحب اقتراحه بلطف . لن يعلق أحد وساما على صدرك اذا ما فاز اقتراحك في التصويت ، لأن هذا سوف يزج بنا في العام القادم الى الدخول في مناقشات لا تنتهي حول موضوع بحثناه خلال السنوات العشرة أو الخمس عشرة الماضية .

وكما قلت من قبل ، فقد أضعنا مبلغ مليوني دولار على هذا القسم الذى يعمل في مجال المزاعم الخاصة بانتهاك حقوق الانسان . لقد سألني أوثانت ، بشأن ماذا نفعل بشأن هذا القسم؟ فقلت له " الغه " . فقال انه ليس ملكا له حتى يلغيه . انها ليست قضية فصل هؤلاء الموظفين من وظائفهم لأننا يمكن أن نجد لهم عملا آخر . ولكن أحدا لا يجرؤ على الغاء هذا القسم .

ان هذه هي خلفية هذا الموضوع . انني أتحدث معك ليس كممثل ، للمملكة العربية السعودية ولكن كشخص عمل في ميدان حقوق الانسان .

انني أحذر السيد ممثل أوروغواى بأنه اذا ما انتصر تعديله ، فانني لا أريد أن نأتي في العام القادم لأقول لكم " انظروا ان هذا الرجل هو الذى سبب كل هذه المتاعب " .

Digitized by UNOG LIBRARY

انني آمل أن تكون معنا لعدة سنوات ، ولا أريد لك أن تجد نفسك في موقف صعب . انني أريد اتاحة الفرصة للتفكير في وسائل أخرى لخدمة حقوق الانسان ، وليس للبحث عن بدائل . وكما قلت فان الموقف العالمي الاجتماعي وارد في جدول أعمالنا ، وكذلك موضوع حرية الاعلام والدعاية تطغى على الاعلام . ان كل هذه الموضوعات لها الأولوية على أشياء نظرية ، ويؤسفني أن أقول انها لا يمكن أن ترقى الى حيز التطبيق .

ولنذكر ان قرارات الجمعية العامة هي مجرد توصيات وليست لها صفة الالزام . واذا ما افترضنا أن أمامنا نموذجا بديلا ، ولست أدرى ما اذا كان السيد مندوب أوروغواى والآخرين يفكرون مثل هذا التفكير ، ولكن في الواقع فان هذا سيكون مجرد توصية . ونحن نعرف الحكومات الاعضاء في الامم المتحدة ، ونعرف أن هذا لن يغير الامور مقدار ذرة ، وان هذا يجب أن يتم بالتدريج . ان حقوق الانسان يمكن أن تخدم من خلال فهم أفضل من جانب ــ ليس الشعوب وحدها ــ ولكن من جانب القادة كذلك . ولهذا فبحق السماء أرجو سحب هذا التعديل .

Digitized by UNOG LIBRARY

من فضلكم ــ سيدى الرئيس ــ لا أريد منكم أن تعطلوا الاشياء . انك على صواب باقتراحك اننا كلما أسرعنا بالانتهاء من هذه المسألة كلما كان ذلك أفضل . انني أوجه تحذيرا عادلا ، ان العام القادم هو الجانب الآخر من الباب . انكم ترون الدورة تنتهي .

انني لا أريد لأصدقائي الحميمين من اوروغواى ان يحرجوا في العام القادم . انني لم أشوه أى شيء قالوه ، وربما حدث ذلك عن طريق الترجمة . انني لا أنقد وفد بلادك ولا أى شيء . انك تقول " تشويها " ، ان هذه كلمة كبيرة . انني أشوه ؟ يا الهي ، ربما فعلت ذلك عن غير عمد . هل تريد أن تحيل هذا الامر الى الامين العام ، قدوة تحتذى ؟ ان على الامين العام أن يجد بعض العاملين في الامانة وأن يحمله بهذا . انهم آداميون مثلك ومثلي ، سواء أفضل أو أسوأ . ان الامر عاد كما لو أن الامين العام قد أصبح ملكا دستوريا لايامنا هذه : لترسلها الى الامين العام !لماذا تثقل على الامين العام ؟ كفاه انه يجوب من مكان الى آخر . ان الأمر سيتطلب مرشحا آخر من قبل الامين العام ، وسوف يتطلب ذلك تورطات مالية وغيرها . بحق السماء ، انسحب بلباقة ودعنا نجرى التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أرجو من السادة أعضاء الجمعية ان يفكروا في الدور المنوط بالرئيس . مطلوب مني أن أوجه عمل الجمعية العامة ، وانني أدرك بالطبع ان الرئيس محكوم بالجمعية ، مما يجعل الامر أكثر صعوبة . ان السؤال الذى طرحته عليكم هو بغض النظر عن جوهر الموضوع هل سنبحث التعديل اليوم أم لا ؟ ان سعادة السفير البارودى قد رد بأنه لم يعترض على بحث التعديل اليوم ، ولكن من حيث الجوهر ، فانه قد طلب ، كما لاحظ الجميع ، أن يتم سحب الاقتراح .

والآن فانني أريد أن تتقيد المناقشة بالاجراءات ، ليس فورا ولكن عندما ننتقل الى البند " ٢ " . انني لم أسمع أى شخص يطلب التأجيل .

لذلك فانني الآن سوف أسأل عما اذا كان أى وفد يطلب تأجيلا لهذه المسألة . وعندئذ ، وبعد هذا ، فاننا سوف نصدر قرارا حول التعديل . ان ما اطلبه الآن هو: هل يطلب أى شخص تأجيل المناقشة ، أو أن نواصل نظر جدول اعمالنا ؟ والآن سوف اعطي الكلمة للمندوبين الذين

Digitized by UNOG LIBRARY

يرغبون في التعبير عن وجهات نظرهم حول هذه النقطة . انني آسف ، الا انني سوف اسمـــح بالنقاش حول الاجراءات فقط .

السيدة دى باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يـــرى أن هذا التعديل ينبغي أن يبحث اليوم ، وهو تعديل بسيط جدا ، ولا يعني أكثر من مجرد تغيير بعض الكلمات . وأود أن أضيف أننا نضم صوتنا تماما الى ما صرح به السيد ممثل اوروغواى . ان من حقه أكثر من أى عضو في هذه الجمعية أن يحضر وأن يتحدث هنا لانه كان رئيسا للجنة الثالثـــة وممثلا لاوروغواى لدى هذه اللجنة أيضا . وعليه فان لديه كافة المؤهلات للحديث في هذا الموضوع.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لم يعترض أحد على حقه . لقد استمعت الى مختلف الوفود التي رغم اختلافها حول جوهر الموضوع فانها تشعر بأن علينا أن نتخذ قرارا اليوم . وعليـــه فانني سوف أعطي الكلمة الى أولئك الذين سوف يعترضون . هل مالي تعارض ذلك ؟

السيدة ماريكو (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان مالي لا تعارض نظر هذه المسألة الآن ، بل على العكس من ذلك تماما .

انني أرجو الجمعية العامة أن تجرى التصويت حالا حول هذه المسألة ،لاننا في اللجنة قد أجرينا مناقشة طويلة حولها . وفي الحقيقة ، لقد كان أمامنا تعديلان حول هذه المسألة . التعديل الاول يتصل بالأولويات ، وقد تم رفض هذا التعديل . وعليه فقد اتخذنا قرارا حول " الـــدورة الثانية والثلاثين " ومواقف الوفود معروفة حول هذا الموضوع . ان وفد بلادى يشعر أن باستطاعتنا أن نتخذ قرارا فوريا حول التعديل الذى تقدمت به اوروغواى .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعتقد أن جمعيتنا ينبغي أن تنتقل الى اجـــراء التصويت . انني أرجو المندوبين ألا يطلبوا الحديث من أجل أن يوافقوني . هل يريد أحدكـــم التأجيل ؟

السيد سمهان (الامارات العربية المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفـــد بلادى يؤيد اقتراح وفد مالي ؛ ولكي لا نضيع وقت الجمعية ، فان علينا ان نجرى التصويت الآن حول تعديل اوروغواى .

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لسوء الحظ ، ان الموقف ليس على هذا القدر من السهولة . اننا سوف نصوت على التعديل ونناقشه في الوقت المناسب . ان التعديل قد تم تقديمه توا . وقد أبلغت بأن هناك تعديلا آخر سوف يتم تقديمه ، ويجب أن تتم مناقشته ابتداء .

السيد بنوزى (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : ان ما نريده هو اقتراح تعديل حول مشروع القرار ٧ والذى لم يطرح بعد للمناقشة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتذر للجمعية ، واذا كان هناك أى سوء فهم ، فان اللوم يقع على شخصي . لكن حيث اننا نناقش البند الثاني ، فان هذا هو وقت تقديم التعديل حول البند " ١ " . ولذلك فلتتقدم ايطاليا بتعديلها حوله ، وعندئذ فاننا سوف نتجنب مزيدا من اللبس .

السيد بنوزى (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد ايطاليا يؤيد بالكامل التعديل الذى اقترحه وفد اوروغواى . الا انني طلبت التحدث الآن من أجل بحث تعديل ينبغي ان نقترحه بالنسبة لمشروع القرار ٧ . اننا نتذكر انه في اللجنة الثالثة ، فان مقدمي مشروع القرار بشأن حقوق الانسان للعمال المهاجرين قد سحبوا فقرة من الديباجة . ان هذه الفقرة من الديباجة قد تم سحبها حيث بدت محددة أكثر من اللازم .

ان الوفد الايطالي يعتقد ان مشروع القرار ٧ من الوثيقة المعروضة أمامنا ، لن يكتمل دون الاشارة الى العمل المثير للانتباه الذى قامت به الوكالات المتخصصة للامم المتحدة في هذا المجال . وعليه ، فانني أود أن أطلب من الجمعية العامة ، من خلال مكتبكم . سيدى الرئيس ، أن أضيف فقرة أخرى الى نهاية ديباجة مشروع القرار تقرأ كما يلي :

" تلحظ بالرضا العمل الذى تقوم به الوكالات المتخصصة في مجال العمال المهاجرين " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى سوف أشاور الجمعية حول المسألة الاجرائية الخاصة بنظر التعديل اليوم . انني الآن أستشير الجمعية حول تعديل ايطاليا المتعلق بالبند الاول من جدول اعمال جلسة بعد ظهر اليوم . ان وفد اوروغواى قد قدم تعديلا حول البند الثاني ، لذلك دعونا الآن نتناول أولا التعديل الايطالي الخاص بمشروع القرار ٧ .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان وفد ايطاليا طلب ان تضاف في نهاية الديباجة ، بعد الفقرة التي تبدأ "تأخذ في الاعتبار ..." الفقرة التالية :

(ثم واصل الحديث بالانجليزية)

"تلاحظ بالارتياح العمل الذى تقوم به الوكالات المتخصصة في ميدان العمال المهاجرين " .

(ثم واصل الحديث بالفرنسية)

ويستمر مشروع القرار بعد ذلك في الفقرة العاملة "١" : "وتطلب الي ..." . بما ان هذا هو التعديل المقترح من جانب ايطاليا والذى لا يتضمن اية اعتبارات مالية اخرى أو آثار هامة ، فانني اود ان اطلب الى الجمعية ان تبحثه بعد ظهر اليوم . وفي تلك الحالة ، فاننا سوف نبحث الآن مشروعات القرارات الموصي بها في تقرير اللجنة الثالثة ، وعند ما نصل الى مشروع القرار " ٧ " فسوف نبحث التعديل الايطالي .

اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مع الاخذ في الاعتبار التعديل المطروح امامنا الان ، فسوف ادعو اولئك المندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : انني اود ان اعلل تصويتنا على مشروع القرار "٨" . اثناء اجتماعات اللجنة الثالثة اوضح وفد تركيا بالتفصيل وجهة نظره حول مشروع هذا القرار . لذلك ، لا أريد ان اضيع ، بلا مبرر ، وقت الجمعية العامة حول هذا الموضوع .

ان الوفد التركي يعتقد ان هذا القرار لن يخدم اى هدف عملي . وفي الواقع ، فان البيان الذى ادلى به في اللجنة الثالثة السيد شريبر ، مدير قسم حقوق الانسان ، اوضح ان الامين العام قال ، ان هذا الموضوع قد بحث اثناء المحادثات الثنائية بين الجاليتين ، بين السيد دنكتاش والسيد كلاريدس ، وهما رئيسى الجاليتين التركية واليونانية في قبرص . وأثناء المفاوضات الاخيرة بين هذين الزعيمين في فيينا ، فان الجانبين اكدا انه لا يوجد محتجزون في كلا الجانبين . وان السيد شريبر ايضا اوضح انه جرى بحث مكثف بمعرفة (UNCIVPOL) وهيئة الصليب الاحمر الدولية دون التوصل الى اية نتائج .

Digitized by UNOG LIBRARY

ومن ناحية اخرى ، فان مشروع هذا القرار قد قدم بناء على مبادرة من الجالية القبرصية اليونانية ، اى من احدى الجاليتين في الجزيرة . وان الجالية الاخرى ، الجالية التركية ، لم تتح لها الفرصة خلال مناقشات اللجنة الثالثة لكي تعبر عن رأيها حول الموضوع ، او لكي تنقل الى اللجنة المعلومات التي قد تتوفر لديها في هذا المجال .

ان وفد بلادى من رأيه انه فيما يتعلق بأى موضوع خاص بقبرص ، يجب ان تتاح للجاليتين فرص متكافئة للاعراب عن آرائهما . ولهذا السبب ، وبغض النظر عن جوهر مشروع القرار ، فاننا لن نشارك في التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تتخذ الجمعية الآن قرارا حول مختلف مشروعات القرارات التي توصي بها اللجنة الثالثة في الفقرة ٣٤ من الوثيقة A/10284/add.1 والمعروضة للموافقة . وسوف اطرح الان على التصويت مشروع القرار الاول بعنوان " الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات لسنة ١٩٧١ " .

ووفق على مشروع القرار "١" بأغلبية ١٢٤ صوتا ، مقابل لاشئ ، وامتناع ٣ عن التصويت.

[قرار ٣٤٤٣ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني اطرح على التصويت الان مشروع القرار "٢" ، بعنوان ، " بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات في عام ١٩٦١ "

ووفق على مشروع القرار "٢" بأغلبية ١١٥ صوتا ، مقابل لاشئ ، وامتناع ١٠ عن التصويت.

[قرار ٣٤٤٤ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني اطرح الان على التصويت مشروع القرار "٣" ، بعنوان ، " أولوية مناسبة لمراقبة المخدرات " .

ووفق على مشروع القرار "٣" بأغلبية ١١٨ صوتا ، مقابل لاشئ ، وامتناع ١١ عن التصويت.

[قرار ٣٤٤٥ (د-٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني اطرح الان على التصويت مشروع القرار "٤" ، بعنوان " صندوق الامم المتحدة لمكافحة اساءة استخدام العقاقير "

ووفق على مشروع القرار "٤" بأغلبية ١٢١ صوتا ، مقابل لاشئ ، وامتناع ١١ عن التصويت.

[قرار ٣٤٤٦ (د-٣٠)]

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ننتقل الان الى مشروع القرار ، بعنوان " اعلان بشأن حقوق العاجزين ". لقد أقرت اللجنة الثالثة مشروع هذا القرار دون تصويت . فهل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو هذا الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار [قرار ٣٤٤٧ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تنتقل الجمعية الان الى التصويت على مشروع القرار ٦ ، بعنوان " حماية حقوق الانسان في شيلي " . لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، بنن ، البحرين ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، الصومال ، العراق ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

Digitized by UNOG LIBRARY

منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الارجنتين ، اسبانيا ، اوروغواى ، باراغواى ، بنما ، البرازيل ، بوليفيا ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، شيلي ، هندوراس .

الممتنعون : اثيوبيا ، الاردن ، اسرائيل ، اندونيسيا ، اوغندا ، بابوا - غينيا الجديدة ، بربادوس ، بيرو ، تشاد ، جزر البهاما ، زائير ، سنغافورة ، سيراليون ، غرينادا ، فيجي ، كوستاريكا ، لبنان ، ليبيريا ، ملاوى ، ماليزيا ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، نيبال .

ووفق على مشروع القرار ٦ بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١١ صوتا ، وامتناع ٢٣ عن التصويت

[قرار ٣٤٤٨ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تنتقل الجمعية الان الى مشروع القرار ٧ بعنوان " تدابير لتأمين حقوق الانسان والكرامة لجميع العمال المهاجرين " . لقد قدم وفد ايطاليا تعديلا على مشروع هذا القرار ، سوف أتلوه عليكم ، وسيوضع في الفقرة الاخيرة من الديباجة .

(ثم واصل الحديث بالانجليزية)

" اذ تلاحظ بارتياح العمل الذى تقوم به الوكالات المتخصصة في ميدان العمال المهاجرين " .

السيدة شفيقة سلامي مسلم (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : اود أن اشير عما اذا كان من المفضل ان نضع هذه الفقرة في الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة ، لكي تظهر قبل الفقرة التي تبدأ " تأخذ في الاعتبار . . . "

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف أسأل وفد ايطاليا عما اذا كان يستجيب لطلب الجزائر . لقد أشار وفد ايطاليا بالايجاب .

Digitized by UNOG LIBRARY

لذلك ، فانه بناء على طلب وفد الجزائر ، وموافقة وفد ايطاليا ، سوف يأتي التعديل في الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة .

طالما ليس هناك وفد يرغب في أن يأخذ الكلمة ، سواء كان مؤيدا ، أو معارضا التعديل ، فان الجمعية سوف تنتقل الى التصويت على التعديل المقدم من ايطاليا ، الذى سيصبح ، اذا ما اقرته الجمعية العامة ، الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة .

اقر التعديل (A/L.787) بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ثلاثة عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تصوت الجمعية العامة الان على مشروع القرار ٧ بعد تعديله .

ووفق على مشروع القرار ٧ حسب التعديل الذى ادخل عليه بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢ عن التصويت [قرار ٣٤٤٩ (د - ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أخيرا ، ننتقل الى التصويت على مشروع القرار ٨ بعنوان " الاشخاص المفقودون في قبرص " .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، اسبانيا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اوروغواى ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، بربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ،

Digitized by UNOG LIBRARY

زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الاردن ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بابوا - غينيا الجديدة ، باكستان ، بنغلاديش ، تشاد ، تونس ، رواندا ، زائير ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، قطر ، كومورو ، كينيا ، ملاوى ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، اليابان .

ووفق على مشروع القرار ٨ بأغلبية ١٠٦ صوتا مقابل لا شئ ، وامتناع ٢٦ عن التصويت .

[قرار ٣٤٥٠ (د - ٣٠)] .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف أعطي الكلمة الان للوفود التي ترغب في تعليل تصويتها بعد التصويت .

السيد كانازاوا (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار ٦ المتعلق بحماية حقوق الانسان في شيلي ، الوارد في الوثيقة A/10284/Add.1 .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولكننا نريد أن نعبر عن تحفظنا حول الفقرة السابعة من الديباجة ، والفقرة العاملة ١ . حينما طرح مشروع القرار ٦ للتصويت عليه في اللجنة الثالثة ، امتنع وفد بلادى عن التصويت ، لان التصويت تم مباشرة بعد تقديم مشروع القرار ، ولم يكن لدينا الوقت الكافي للتشاور مع حكومة بلادى .

Digitized by UNOG LIBRARY

وقد رأى وفد بلادى ايضا ، ان مشروع القرار يحتاج الى بحث دقيق في اللجنة الثالثة ، وما كان يجب التصويت عليه بسرعة . وقد فكر وفد بلادى باهتمام في القضية بعد ذلك ، والآن يعتبر أن مشروع القرار يتضمن عناصر جيدة ، كان يمكن ان تكون لها نتائج بناءة لحل المشكلة .

ان حكومة اليابان لاتزال تعلق اقصى اهمية على حماية حقوق الانسان ، وتعتقد ان الامم المتحدة يجب ان تلعب دورا ايجابيا في هذا الميدان . لذلك ، صوت وفد بلادى اليوم ، لصالح مشروع القرار .

ومع كل ، فان وفد بلادى لا يعتبر تقرير المتابعة الذى قدم للجنة الثالثة من جانب مجموعة العمل الخاصة شاملا . ولذلك ، فان لدينا تحفظات على الفقرة السابعة من الديباجة ، والفقرة العاملة ١ من مشروع القرار . وحيث اننا نعتبر ان تقرير المتابعة غير كامل ، فاننا نريد ان نؤكد على الحاجة الى استكماله ، ونطلب من سلطات شيلي ، ان تسمح لمجموعة العمل الخاصة بزيارة البلد . ويأمل وفد بلادى باخلاص ، انه بفضل تعاون مجموعة العمل الخاصة ، وحكومة شيلي ، يمكن حل هذه المشكلة مستقبلا ، بما يرضي جميع الاطراف المعنية .

وفيما يتعلق بمشروعات القرارات الاخرى الواردة في الوثيقة A/10284/Add.1 ، فان وفد بلادى يحتفظ بموقفه الذى اتخذه في اللجنة الثالثة .

السيد بوستامنت (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : لم تستطع حكومة اكوادور التصويت في صالح مشروع القرار الخاص بحقوق الانسان في شيلي ، الذى اقترحته اللجنة الثالثة على الجمعية العامة ، لان لدى تعليمات بأن اشرح في الجمعية العامة ، ان اكوادور ، قبل كل شئ ، تشترك في هذا الحكم ، لاننا نفهم طبيعة ومدى هذا القرار على انه قرار انساني بحت .

ان مبدأ احترام سيادة الدول ، الوارد في ميثاق الامم المتحدة ، ينسجم مع جهود المنظمة للتشجيع على احترام حقوق الانسان ، وهو ما التزمت به الدول انفسها . وتعمل الامم المتحدة من اجل دعم السلم العالمي ، وتشجيع علاقات التعاون والصداقة بين الدول ، على أساس احترام سيادة الدول ، واحترام حقوق الانسان . وفي الحقيقة ، ان الادلة قد تم الحصول عليها من مجموعات العمل ، ولجان المنظمات العالمية المختلفة ، بما في ذلك مجموعة العمل الخاصة التابعة للجنة حقوق الانسان ، وكذلك الشخصيات الاخرى التي نعتبرها موضع ثقة . ولقد اعربنا

Digitized by UNOG LIBRARY

في هذا القرار عن اسفنا لما حدث في شيلي . ومع ذلك ، فان مجموعة العمل الخاصة ، لم تتمكن من التحقق من اتهامات اخرى ، مقدمة الى محافل اخرى تابعة للامم المتحدة . ان الطبيعة الاولية التي تعزى الى تقرير هذه المجموعة ، وكذلك البيانات التي ادلت بها حكومة شيلي ، تؤدى بنا الى الاعتقاد بأن هناك تعذيبا ، ومعاملة غير انسانية في هذا البلد . ولذلك ، فان حكومة بلادى تود ان تسجل ، انها لا توافق على ماورد في الفقرة العاملة ١ من هذا القرار .

ان البيانات التي ادلت بها حكومة شيلي خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، من انها مستعدة دائما للتحقيق ولأن تعاقب بكل صرامة أى سوء استخدام ، فيما يتعلق بحقوق الانسان في اراضيها ، ومن انها ستعمل جاهدة للدفاع عن حقوق الانسان ، كل ذلك يلقى التأييد الكامل من حكومة وشعب اكوادور .

وبالمثل ، فان اعتراف حكومة شيلي بأن للهيئات الدولية الحق في التحقيق في الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان ، وكذلك السابقة التي ارستها حكومة شيلي بالسماح بدخول وتسهيل نشاط ممثلي المنظمات في اراضيها ، يعني ان حكومتي تأمل ان التعاون سيعود بين حكومة شيلي ، وبين لجنة حقوق الانسان .

ومن ناحية اخرى ، يعتقد وفد اكوادور انه من الملائم ان يوضح ، انه في اطار الامم المتحدة ، لا مفر من التخلص من بعض الاخلاقيات التي تراعى بالنسبة لاحترام حقوق الانسان ، حتى يمكن ادانة العنف في اى بلد يحدث فيها بغض النظر عن نظمه السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية. ولهذا السبب ، وافقت اللجنة الثالثة على مشروع قرار آخر ، يأمل وفد بلادى أن تتم الموافقة عليه في الجمعية العامة ، بعد تعديل اوروغواى ، حتى يمكن للجمعية ان تبحث هذا الموضوع في دورتها القادمة ، بدلا من ارجائه لمدة سنتين .

السيد هويرتا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : اود اولا ان اعبر عن امتناني لتلك الوفود التي صوتت ضد مشروع القرار ٦ من الوثيقة ، وبذلك اثبتت ثقتها في وفاء حكومة بلادى بالتزاماتها ازاء حقوق الانسان . ان هذه الالتزامات تنبع من المفهوم الذى يعتنقه شعب وحكومة شيلي عن الانسان ومصيره ، وكذلك من مفهومها لالتزاماتنا الدولية التي التزمنا بها .

Digitized by UNOG LIBRARY

وأود ان اعبر ايضا عن امتناني للبلاد التي امتنعت عن التصويت ، اى تلك البلاد التي رفضت تأييد مشروع هذا القرار غير العادل ، وغير المقبول ، والذى يتجاوز صلاحية الجمعية العامة ، ويتعارض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

لقد رفضت شيلي مشروع هذا القرار لأسباب اجرائية ، ولأسباب تتعلق بالجوهر ايضا . واؤكد هنا من جديد دفاع بلدى في اللجنة الثالثة ، الذى يظهر في المحضرين الموجزين رقمى ٢١٥٢ ، ٢١٥٣ وفي الوثيقتين المرفقتين بهما A/10303 و A/C.3/639.

ان الدراسة بشأن موقف حقوق الانسان في شيلي ، قد تمت دون احترام لقواعد الامم المتحدة او للاتفاقيات الدولية ، أو لمبادئ القانون الدولي ، أو لرأى القانونيين الذين قالوا بالاجماع ، رأيهم ، عند بحث الموضوع ، وكما اشار وفد بلادى الى ذلك حين مناقشة هذا البند في اللجنة الثالثة .

وفي هذا المجال ، اود ان اؤكد بشدة للجمعية العامة ، ان مجموعة العمل الخاصة ، قد حققت في وضع حقوق الانسان في شيلي ، دون ان تجرى مشاورات مع حكومتي ، ولم تطلب اية ايضاحات وفقا للاجراءات العادية المعمول بها في الامم المتحدة .

ومن الضرورى ان اؤكد من جديد ، انه في ضوء الميثاق ونظم الامم المتحدة ، فان اى تقرير حول حقوق الانسان ، دون مشاركة البلد الذى يجرى فيه التحقيق ، انما يفتقر الى الصلاحية القانونية ، ويعتبر انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل ، ولأحكام وقواعد القانون الدولي المعمول بها .

Digitized by UNOG LIBRARY

وأود أيضا أن أسجل امام الجمعية العامة أن مشروع القرار ، الذى تمت الموافقة عليه الآن ، قد ووفق عليه وقدم قبل أن يسمع رأى شيلي حول الموضوع ، ودون علم بالخلفية التي قدمناها لهذه المنظمة من قبيل الاحترام لأنفسنا ، ومن قبيل الاحترام للدول الاعضاء في المنظمة . لذلك فان هذا لا يعد انتهاكا للاجراءات المعمول بها فحسب ، بل لم تكن هناك أية قاعدة جادة ، أو أدنى حد من الضمانات بالنسبة لسيادة الدولة .

وفيما يتعلق بجوهر القرار ،أود أن أؤكد أن شيلي تعتبره مليئا بالافتراءات وغير شرعي .

هذا القرار زائف ، لانه يبدأ من افتراضات غير محايدة تتنافى مع الحقيقة ، ولم يأخذ في الاعتبار البيانات والادلة التي قدمتها حكومة شيلي . وعلاوة على ذلك فهو زائف لانه يفترض احداثا لم تحدث ، ولم تقع الا في خيال بعض الاشخاص ، وتمت الموافقة عليه دون تحليل .

ان القرار مليء بالافتراءات ، لانه يفترض أن هناك أعمال تعذيب منظمة في بلدى ، ويفترض اننا ننفذ أساليب بغيضة للضمائر . هذا التشهير يحتاج في الواقع الى توفر ادلة ، وهذا ما لم يتوفر ، ولذا فهو مجرد توجيه اتهامات وافتراءات . فقد جاء كل هذا من أعداء حكومة شيلي الذين يعيشون في الخارج في سعة ويتحركون بحرية من بلد الى بلد ، ويقومون بزيارة الحكومات والسلطات ويتجولون في أروقة الامم المتحدة ، ويدلون ببيانات لاجهزة الاعلام ، ولهم موارد مالية ، ولم يعان أحدهم من التعذيب .

ورغم هذه الحقائق ، فانهم يوجهون مزاعم زائفة ، وتقبل هذه المزاعم الزائفة باعتبارها أدلة موثوق بها . ان الجميع يعرفون أنه في خارج شيلي ، وفي كل أنحاء العالم ، فان الاشخاص الذين اضطهدوا فعلا ، والذين تعرضوا للالم واليأس يصرخون ولا يجدون من يستمع اليهم ، وهم على صواب ولا يستمع احد لهم ، ويطلبون حماية الامم المتحدة ولا أحد يستجيب ، ولا يوجد غوث لالامهم المستمرة ، ولا يوجد اهتمام حقيقي بهم . هذه هي الحقائق الموجودة في كثير من البلاد التي صوتت اليوم ضد شيلي ، وخاصة تلك التي يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي . هذه هي الحقيقة التي يعرفها الجميع ، وانما تسكت عنها الاغلبية من قبيل اللياقة أو المجاملة .

ان هذا القرار يتنافى مع روح ونص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية ، والذين اشتركوا في تبنيه لم يشتركوا في المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وهم يعيشون في نظم سياسية قائمة على القمع والدكتاتورية .

Digitized by UNOG LIBRARY

لذلك فان هذا المشروع ، الذى أصبح قرارا ،غير شرعي لانه ينتهك مبدأ عدم التدخل ،ومبدأ تقرير المصير للشعوب ، ويؤيد التقرير الاولى الذى قدم نيابة عن مجموعة العمل من جانب رئيسها المقرر . ولهذا فان لشيلي الحق ، في أن ترفض التصويت ضدها ، من جانب اغلبية هذه الجمعية الواقع انه اذا كانت هنالك رغبة في الاسهام في تحسين الدفاع عن حقوق الانسان ، لما استثنى بلد . اذا كان هناك اهتمام حقيقي بحالة حقوق الانسان في شيلي ، لما سمح لأحد بأن يهاجمنا ، وبأن تستغل الجمعية العامة كوسيلة وفرصة لزيادة العدوان ضد بلدى ، خلافا لمبدأ تقرير المصير للشعوب ، وبأن تسير على طريق يتنافى مع نص وروح ميثاق الامم المتحدة .

واذا كان هنالك حسن نية ، لسعت مجموعة العمل الخاصة ، والهيئات الاخرى للتعاون مع بلدى ، ولما أعلن أن الهدف هو تحقيق عزلة أمة ، والاطاحة بحكومة ، كما يتم يوميا بواسطة الاذاعات التي أشرنا اليها وقدمنا نصوصها الى اللجنة الثالثة . لا يوجد ما يبرر أن تعمل بلاد بالتواطؤ مع الاتحاد السوفياتي ،لكي تثير اللبس حول حقوق الانسان في خطة منسقة ضد شيلي .

في القرار الذى ووفق عليه ، انتهاك لمبادئ وقواعد الميثاق ، وانكار لحق دولة عضو في احترام سيادتها وكرامتها .

ان مشروع القرار الذى تمت الموافقة عليه بعد ظهر اليوم ، ليس حكما ، وليس ادانة ضد شيلي . انه مليء بالانفعال السياسي ولا ينصاع لصوت الحكمة ، لانه قائم على غير أساس ، ويشكل حملة من الاكاذيب والافتراءات ضد شيلي . ان القرار الذى تمت الموافقة عليه اليوم ،سيكون عارا في تاريخ الامم المتحدة . انه سيكون دليلا على أن بلدا صغيرا قد شهر به سياسيا ، بدلا من السعي وراء الحقائق .

فمن دواعي الأسف للاحرار ان يروا بلدا ضعيفا تمارس التفرقة ضده .

في هذه الجمعية العامة صدر قرار ضد شيلي ، وكان هذا القرار ، بتجاهل الحقائق ، ولكن شعب شيلي سيواصل الدفاع عن حريته ومبادئ الانسانية التي تنبع من تراثه ومعتقداته . ان شعب شيلي يتحلى بالشجاعة ، وسيدافع عن المبادئ التي لايمكن أن يطأها أى قرار أو أية أغلبية .

السيد غيامبرونو (اوروغواى) (الكلمة بالاسبانية) : انني أود أن أعلل تصويتي السلبي فيما يتعلق بمشروع القرار ٦ الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي . خلال مناقشات

Digitized by UNOG LIBRARY

اللجنة الثالثة ، اتيحت لنا الفرصة لكي نتحدث باسهاب عن الاجراءات التي استخدمت من أجل الوصول الى مشروع هذا القرار . وقد قلنا آنذاك ، الى أى مدى نعتبر ان هذه الاجراءات منافية للاساليب القانونية ، وانها جرت بصورة غير سليمة من اجل توجيه اتهامات ضد شيلي . ان مجموعة العمل الخاصة التي اصدرت هذه الاتهامات ، قد اغفلت الموقف الحقيقي لحقوق الانسان في شيلي .

Digitized by UNOG LIBRARY

وحينما سألنا مقرر اللجنة الخاصة ، عما اذا كانت هذه اللجنة ترى ، انه من المهم بمكان ، مقارنة شهادات الشهود التي تم الحصول عليها خارج شيلي ، مع شهادة سلطات شيلي ، حتى تتمكن من التعرف على الحقيقة ، بجوانبها المختلفة ، في شيلي . وقد كان من الواجب القيام بمثل هذا الاجراء ، لانه ضرورى جدا للتعرف على الحقيقة ، ولكن السيد المقرر لم يعطنا ردا في هذا الصدد .

والواقع لسوء الحظ ، ان النواقص القانونية ، التي يفتقر اليها مشروع هذا القرار ، تشكل سببا جوهريا في رفضنا التصويت لصالحه .

وعلاوة على ذلك فانه وضح اثناء المناقشة الى اى مدى كان الاتجاه السياسي عاملا حاسما في الحكم على الاحداث في شيلي ولقد اوضحنا حينئذ — وهذا ما نحن مقتنعون به — ان هذا المثال — الذى تقيم به الامم المتحدة نظاما جديدا بالكامل — وضح منه ان الدولة المعنية قد تعاونت منذ البداية ليس فقط مع هيئات الامم المتحدة ولكن ايضا مع السلطات الاقليمية واللجان غير الحكومية وفتحت ابوابها للتحقيق في كافة الوقائع المنسوبة اليها ، وذلك من اجل تحسين الموقف، وتحسين التمتع بحقوق الانسان .

ومع ذلك فاننا نعتقد ان هذا القرار الذى اتخذ ليس من شأنه ان يحسن الوضع الراهن ، ونعتقد كذلك انه — نظرا لانه قد اتيحت لنا الفرصة من قبل لذكر هذا — لابد من انشاء اجهزة غير منحازة ، من اجل التعرف على المواقف المشابهة لهذا الموقف . واننا نعتبر انه من الغريب جدا ان شيلي وحدها مفروض عليها ان ترد على تلك الاتهامات . ان السادة الاعضاء يعرفون ان هناك انتهاكات كثيرة لحقوق الانسان ، والجميع يعرفون ان هذه الدول المعنية احتمت دائما بادعاء ان هذا تدخل في شؤونها المحلية .

ورغم الحقيقة اننا بصدد حكومة بدلا من تلجأ الى هذا الادعاء ، تعرب عن استعدادها لفتح ابوابها وتعرض استعدادها لمناقشة مشاكلها وللرد على المزاعم ، لتقوم فعلا بعلاج تلك المواقف التي تتناقض مع حقوق الانسان ، فان هذه الجمعية العامة بدلا من ان تسجل رضاها عن هذا الاتجاه ، قد اتخذت هذا القرار الذى يدينها . انه بسبب هذا القرار — الذى نعتبره غير قانوني وتمييزى — اعربنا عن معارضتنا له بصورة حاسمة وصوتنا ضد مشروع هذا القرار .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد ماسون (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى يود تصحيح تصويته بالنسبة لمشروع القرار الأول فقد ورد صوت كندا بين الممتنعين بينما كان يود وفد كندا ان يصوت لصالح مشروع القرار .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الوفد السوفياتي قد صوت لصالح مشروع القرار الخاص بالدفاع عن حقوق الانسان في شيلي المقدم من اللجنة الثالثة . ان الاتحاد السوفياتي يرى ان مشروع هذا القرار ضرورى ، ولابد منه ، وان الرغبة في وضع نهاية للارهاب الجماعي - الذى تقوم به الزمرة العسكرية في شيلي ضد الوطنيين ، والديمقراطيين ، وضد الشعب المحب للسلام في هذه البلاد - أمر ضرورى .

وانها اذ تعرب عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في شيلي ، فان الجمعية العامة اعربت عن ادانتها لتصرفات الزمرة العسكرية في شيلي . ان الموافقة على القرار الخاص بالتمتع بحقوق الانسان في شيلي ، قد حظيت بقبول كبير ، بين الدول الاعضاء . وان هذا القرار قد حظي بموافقة كافة المجموعات الاقليمية على اختلاف انظمتها الاجتماعية . ولقد وافقت الجمعية العامة على القرار رقم ٣٢١٩ (د - ٢٩) وهو ينص على " ان السلطات الشيلية ينبغي ان تحترم مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتخاذ الخطوات الضرورية لاعادة والحفاظ على الحقوق الاساسية للانسان والحريات الاساسية وبصفة خاصة تلك التي تتضمن تهديدا لحياة الانسان وحريته ، والافراج عن جميع الاشخاص الذين اعتقلوا دون محاكمة ، او الذين اعتقلوا لاسباب سياسية . . . " ، لاسيما اعضاء الحكومة والبرلمان الشيلي السابق .

وكما نعرف جميعا ، فان الزمرة العسكرية الحاكمة قامت بتجاهل طلبات الامم المتحدة لوضع حد للرعب والقمع . ان القرار الذى تبنته الجمعية العامة اليوم يعتمد اساسا على عدد كبير من الوقائع ، التي لايمكن الطعن فيها ، لاسيما الوقائع الواردة في التقرير المقدم من قبل اللجنة الخاصة ، التي شكلتها لجنة حقوق الانسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في شيلي .

وكما اكد القرار الحالي على ذلك ، فان تقرير اللجنة الخاصة يتضمن دلائل واضحة ، على ان شيلي مايزال فيها انتهاكات صارخة مستمرة للحقوق الاساسية للانسان . وان تقرير الفريق العامل التابع للجنة الخاصة قد اعد وفقا لابحاث محايدة ، وموضوعية ، وقد تعرض هذا التقرير

Digitized by UNOG LIBRARY

لكافة فئات المجتمع ، وهو يسرد مدى الارهاب الذى تعرض له شعب شيلي . وان هيئات الامم المتحدة والجمعية العامة ، قد تعرفت من قبل على عدد كبير من الوقائع ، التي تؤكد الارهاب البشع الذى تتعرض له كرامة الانسان في شيلي . وان تقرير الفريق العامل يقدم دليلا جديدا على هذه الممارسات الاجرامية ، التي ارتقت بالارهاب الى مستوى سياسة الدولة ، وان ابعاد الموقف في شيلي يجعلنا نشبهه بالموقف الذى كان سائدا ايام النازية . ان الزمرة العسكرية في شيلي ، ليس لديها اى مفهوم عن حقوق الانسان التي وردت في المواثيق ، وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وحتى بالنسبة للانسان ، فانه مازال هناك في المعسكرات ، ومخيمات الاعتقال ، والسجون ، آلاف المواطنين لا سيما السناتور لويس كورفالان .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان منظمة الامم المتحدة ، ومجموعة العمل الخاصة ، للجنة حقوق الانسان ، والرأي العام العالمي ، يطالبون بالافراج عن لويس كورفالان فورا وكذلك عن القادة السياسيين الآخرين ، وأعضاء الحكومة السابقة .

وان الوفد السوفياتي لا يسعه الا أن يعبر عن أسفه العميق لأن ممثل الزمرة العسكرية قد رفض القرار الذى تبنته الجمعية العامة . ان هذا يدل على أن آلاف الشيوعيين مايزالون محرومين من الحقوق الأولية للانسان ، وأنهم يتعرضون للتعذيب ، وأنهم سوف يتعرضون له كذلك في المستقبل ، وسوف يلاحقون ، وهذا معناه أن الارهاب سوف يستمر ، وهو الارهاب الذى أدانته الجمعية العامة .

ان اقرار الجمعية العامة للقرار الخاص بحماية حقوق الانسان في شيلي ، يعد دليلا جديدا ، على التضامن العالمي مع الشعب الشيلي ، ويؤكد مرة أخرى اصرار المجتمع الدولي على ضرورة وضع نهاية للارهاب في هذا البلد ، وعلى ضرورة تأمين الحقوق الأولية للانسان التي دنستها ووطأتها الزمرة العسكرية الحاكمة .

ان وفد بلادى يرى أنه من الضرورى اتخاذ التدابير القوية حتى تستمع الزمرة العسكرية الى صوت العقل ، وحتى تضع نهاية لأعمال القمع والعنف ، والاعتقالات التعسفية ، وحتى تطلق صراح الساسة الديموقراطيين في شيلي . اننا نعتقد أن ذلك واجب الدول الأعضاء في المنظمة الدولية ، ان تعمل من أجل اقرار الحقوق والحريات في هذا البلد .

السيدة سايلزلر (الجمهورية الديموقراطية الالمانية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد الجمهورية الديموقراطية الالمانية ، صوت لصالح القرار المتعلق بحماية حقوق الانسان في شيلي وذلك لأن هذا القرار ، يدين من جديد باستمرار انتهاك حقوق الانسان من جانب نظام الحكم الفاشي ، ويطالبه بأن يستعيد دون ابطاء احترام حقوق الانسان ، والحريات الأساسية في شيلي .

ان أعمال القمع الجماعية في شيلي تتم بلا رحمة ، وبقسوة ، لدرجة أنه لا يوجد بلد في العالم لم يتأثر شعبه ولم يصدم بجرائم الديكتاتورية الفاشية في شيلي ، وتقرير المتابعة المقدم من مجموعة العمل الخاصة ، الذى نوقش في اللجنة الثالثة ، أضاف أدلة جديدة على استمرار انتهاك حقوق الانسان في شيلي ، وفي الوقت نفسه برزت حقائق جديدة ، أصبحت معلومة للرأى العام العالمي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ونعتقد أن مشروع هذا القرار يمثل الحد الادنى الذى يجب أن تفعله الأمم المتحدة ، في ضوء الظروف الراهنة في شيلي ، وبغية استعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية في شيلي . ونحن نؤيد بقوة ، أن تطلب الجمعية العامة من السلطات في شيلي ، أن تتخذ كل الاجراءات اللازمة دون ابطاء ، لاستعادة حقوق الانسان والحريات الاساسية وحمايتها وضمانها ، ونحن نطالب الأمم المتحدة أن تتخذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ ذلك ، وكذلك تنفيذ القرارات الأخرى التي وافقت عليها الجمعية العامة حول حماية حقوق الانسان في شيلي لانهاء نظام حكم الارهاب ، والكف عن أعمال التعذيب الجماعي ، والمعاملة غير الانسانية ، والعقوبات ، والنفي وكل مايجرى ، ومايزال مستمرا في شيلي .

وبالنسبة لوفد الجمهورية الديموقراطية الالمانية فان اطلاق سراح لويس كورفالان واكسيكويل بونس وانيبال بالما وسائر المسجونين السياسيين ، واطلاق سراح الكولونيل رولاندو ميراندا وأكثر من ١٢٠ صف ضابط وغيرهم من موظفي البحرية ، ومئات المسجونين العسكريين في شيلي ، واطلاق سراح العمال وأعضاء نقابات العمال ، والنقابيين، والعلماء ، والطلبة ، والقساوسة ، والنساء ، وكل المسجونين سياسيا في شيلي كخطوة أولى نحو تنفيذ قرارات الجمعية العامة بما في ذلك القرارات التي تمت الموافقة عليها منذ برهة مضت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد انتهينا من بحث البند ١٢ من جدول الاعمال .

وسوف تبحث الجمعية العامة تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٣ من جدول الأعمال بعنوان " المناهج ، والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية " تقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/10404 .

ان الجمعية العامة يتعين عليها أن تتخذ قرارا حول مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة في الفقرة ١٥ من تقريرها (A/10404) . وكما تعرفون ، فان تعديلا قد قدم من قبل وفد أوروغواى يطلب أنه في السطر الأول من الفقرة العاملة "٥" من مشروع القرار تستبدل بعبارة " الدورة الثانية والثلاثين" عبارة" الدورة الحادية والثلاثين " .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد سبيكينبرنك (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان القرارات التي اتخذتها اللجنة الثالثة ، ومشروع القرار المعروض للتصويت عليه ، يبدو أنها متناقضة ، هذا في رأى وفد بلادى .

وكما هو ظاهر من التقرير المقدم لنا من المقرر المحترم ، فقد قررت اللجنة أولا بأغلبية ٤٤ صوتا مقابل ٣٢ وامتناع ٤٥ عن التصويت ، أن تعطي لهذا البند صفة الأولوية القصوى . وبعد أن قررت ذلك وافقت اللجنة بأغلبية ٤٦ صوتا مقابل ٤١ صوتا وامتناع ٣٣ عن التصويت على اقتراح بارجاء بحث البند حتى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

ولا يستطيع وفد بلادى أن يعتقد أن هذا كان هو قصد اللجنة بل على العكس نعتقد ـ ونحن مقتنعون بقوة ـ أن اللجنة قد ارتكبت خطأ بهذا القرار ، ففي عملية التصويت لم يكن واضحا في ذهن أكثر من وفد النص الذى طرح على التصويت .

وفي هذا الخصوص ، فانني لست بحاجة لأن أذكركم بأن التعديلات قد قدمت شفويا ، وأنه عند اتخاذ القرارات كان هنالك لبس وارتباك في اللجنة ، ونعتقد أنه قد وقع خطأ ، ولذلك فان المشروع الذى أوصت به اللجنة الثالثة لا يعكس في الواقع حقيقة هدف اللجنة ، وهو أننا أيدنا كلية التعديل المقدم من مندوب أورغواى .

وعلاوة على ذلك ، فان البند بند هام ، ولهذا السبب نعتقد أن الجمعية يجب أن تفكر في دلالة التوصية المقدمة لنا من اللجنة الثالثة كما هي الآن .

Digitized by UNOG LIBRARY

اننا نعتقد ان الامم المتحدة ليست منظمة جامدة ، بل انها على العكس منظمة ديناميكية متحركة ، لذلك ، يجب ان تتمكن من أن تبحث باستمرار اجراءاتها ، ويجب أن تتأكد من انها تتسم بالمرونة الكافية حتي تستجيب لطلبات التطور والتعاون العالمي ، ويصدق هذا في ميدان حماية حقوق الانسان ، والحريات الاساسية . ومن الضرورى ان تكون للجمعية العامة باستمرار فرصة استعادة الاجراءات ، ومواءمتها مع التغيرات وايجاد البدائل عند اللزوم .

وهذا لايعني انه يمكن السعى الى ايجاد جهاز معين ، كما يعتقد ممثل العربية السعودية المحترم ، فهذا يتعلق باجراء مناقشة مفتوحة صريحة ، حول جميع الامكانيات ، بغية تحسين الهياكل الحالية .

وفي ضوء كل ذلك ، فان وفد بلادى ، يؤيد ايضا ، التعديل المقدم من اوروغواى . ولقد كان ذلك على اساس قرار صادر عن الجمعية العامة لدراسة الموضوع باستفاضة هذا العام على اساس قرار صادر عنها في الدورة الثامنة والعشرين . ومثل هذا البحث المستفيض ، على أى حال كان يرجع اساسا الى عدم امكان توفير الوقت الكافي لذلك ، فان وفد المملكة المتحدة ، قرر ان يقدم مشروع قرار يعكس - في رأينا - المشاعر العامة داخل اللجنة ، اى ضمان اجراء مناقشة مستفيضة في الدورة الحادية والثلاثين ، ونعتقد ان هذا الاقتراح هو الاقتراح السليم ، ونأمل مشاركتنا في هذا الرأى .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :
ان الوفد السوفياتي ، يود ان يذكركم بأنه قد تمت الموافقة على مشروع القرار المعروض علينا ، بعد بحث دقيق ، من قبل ١١٥ صوتا ، ودون معارضة . وقد قدم وفد اوروغواى الآن تعديلا ، وصوت لصالح مشروع القرار ، وامتنعت عن التصويت خمس وفود فقط ، منها المملكة المتحدة ، وهولندا ، وشيلي ، ووفود اخرى .

وتأسيسا على ذلك ، فان مشروع القرار الذى نبحثه الآن ، قد حظى تقريبا بموافقة اجماعية في اللجنة الثالثة . وما ادخال تعديلات على مشروع هذا القرار ، الا محاولة من مجموعة صغيرة من الدول . ولقد أخذت اللجنة الثالثة في الاعتبار ، الظروف المعقدة المرتبطة بهذا الموضوع ، حينما اتخذ قرار ببحثه في الدورة الثانية والثلاثين . وقد تحدث السيد ممثل المملكة العربية السعودية بالتفصيل في هذا الموضوع ، حتى لم نعد في حاجة الى تكرار ماقاله .

Digitized by UNOG LIBRARY

واود ان اذكر الجمعية العامة بأن هذا الموضوع من جدول الاعمال ، سيكون محل اولوية خاصة في الدورة الثانية والثلاثين . ويسعى الذين اشتركوا في تبني التعديل بداهة الى هدف لا علاقة له ، في رأى وفد بلادى ، بالحاجة الى اجراء بحث شامل لهذا الموضوع . ولقد طلب في الدورة الثامنة والعشرين ، حينما ارجئ الموضوع الى الدورة الثلاثين ، الى تسع وعشرين دولة أن تقدم آراءها وتعقيباتها على الموضوع . وكما تعلمون ، فان ١٨ دولة فقط تمكنت من الرد على الاسئلة التي بعث بها الامين العام .

وكما نعلم ، ومع ضيق الوقت في هذه الدورة ، فان اللجنة الثالثة لم تتمكن من بحث عدد كبير في جدول اعمالها ، وقررت ارجاء بحث الموضوع حتى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وهذا يعني انه سيكون لدى الجمعية العامة في الدورة الحادية والثلاثين قدر كبير من العمل . ويرى الوفد السوفياتي في ضوء هذه الظروف ان اقتراح ادراج موضوع آخر بجدول الاعمال ، لا يعتمد على اساس ، فضلا عن انه غير واقعي .

ويأخذ الوفد السوفياتي ، في الاعتبار ، حقيقة اخرى ، هي اننا نأمل أن نشهد في العام القادم بدء سريان ميثاق حقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق المدنية ، وستنشأ لجنة خاصة بتنفيذ هذا الميثاق . وستكون هذه اللجنة في رأينا ، من بين الاجهزة الجديدة الهامة ، داخل اسرة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان . لذلك ، فاننا نعتبر ان الخبرة التي ستتوفر لهذه اللجنة ، قبل الدورة الثانية والثلاثين ، ستكون قيمة جدا لبحث موضوع الطرق البديلة في الدورة الثانية والثلاثين .

ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادى لن يتمكن من تأييد التعديل المقدم من وفد اوروغواى ، وسيصوت ضده .

السيد فون كياو (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : يؤيد وفد بلادى كلية ، التعديل المقترح على الفقرة التنفيذية الخامسة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10404 . ونرى ان المناقشة الشاملة ، امر ضرورى ، بالنسبة للموضوع ٧٣ حول " الطرق البديلة وطرق ووسائل داخل نظام الامم المتحدة لتحسين التمتع بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ". هذا ، لاننا اذا قبلنا هذا الالتزام بالعمل على تشجيع احترام حقوق الانسان ، فيجب في رأينا أن

Digitized by UNOG LIBRARY

(السيد فون كياو ، جمهورية المانيا الاتحادية)

نكون راغبين ، وعلى استعداد لبحث امكانيات تحسين النظام الحالي للامم المتحدة ، والاجراءات المطبقة لتشجيع احترام حقوق الانسان .

ولقد كانت المدة الاخيرة ، التي اجرينا فيها مناقشة جادة حول الموضوع منذ سنتين مضيتا في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ، ومع ذلك ، لم يتوفر للجنة الثالثة هذا العام وبعد مرور سنتين ، الوقت الكافي لتناول الموضوع بطريقة مستفيضة . والمفروض الآن ، رغم هذه الحقيقة التي لا تنكر ، ان ننتظر لمدة سنتين اخريين حتى الدورة الثانية والثلاثين . ولا يعتبر وفد بلادى ان هذه طريقة سليمة لمعالجة موضوع بالغ الاهمية ، كما يشير عنوانه ، الى المناهج والطرق والوسائل المختلفة او البديلة .

وليس لدى احد القصد او امكانية فرض طريقة او وسيلة بعينها على وفود اخرى ، سواء كان المندوب السامي او اية وسيلة اخرى من بين البدائل العديدة . وان ما نطالب به هنا ، وهو السبب الذى نؤيد من اجله هذا التعديل ، هو ان تتاح لنا الفرصة لكي نبحث وندرس بعمق ، كيف نستطيع ان نتقدم الى الامام بأفضل وسيلة لدعم نظام الامم المتحدة ، لتشجيع احترام حقوق الانسان .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعرض للتصويت الان التعديل المقدم من اوروغواى على الفقرة الخامسة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10404 . ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

Digitized by UNOG LIBRARY

المؤيـــدون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، اورغواى ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، بنما ، البرتغـــال ، بلجيكا ، بوتسوانا ، بوليفيا ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، ساحل العاج ، السويد ، شيلي ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، لكسمبرغ ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولنـــدا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان .

المعـــارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأردن ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، بنن ، البحرين ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهوريـــة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانيـــة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيـا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيـــا ، غينيا ، غينيا ــ بيساو ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، لاوس ، لبنان ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة العربيـــة السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطيـة ، يوغوسلافيا .

الممتنعـــون : الارجنتين ، بابوا ــ غينيا الجديدة ، بربادوس ، البرازيل ، بنغلاديـــش ، بوتان ، بورما ، بوروندى ، ترينيداد وتوباغو ، توغو ، جامايكا ، جزر البهامـا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير ، زامبيـــا ، سرى لانكا ، سوازيلند ، سيراليون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيـــا الاستوائية ، فولتا العليا ، كومورو ، ليبيريا ، ملاوى ، المغرب ، موريشيوس ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ،

رفض التعديل بأغلبية ٦٥ صوتا ، مقابل ٤٠ وامتناع ٣٣ عن التصويت .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيدة شفيقة سلامي مسلم (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : اود ان ادخل تصحيحا على الفقرة العاملة "٣" ، فان عبارة " الحادية والثلاثين" ينبغي ان تحل محلها عبارة " الثانية والثلاثين" وان التقرير سيعد عندما يرد البند على جدول الاعمال ، ولذلك يجب نقله الى الدورة الثانية والثلاثين ايضا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نأخذ هذه الملاحظة التي ابدتها ممثلة الجزائر في الاعتبار .ان الجمعية الآن ، ستجرى التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10404. وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بابوا ـ غينيا الجديدة ، باراغواى ، باكستان ، باربادوس ، بنما ، بنن ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جاماكيا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سيرلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا ـ بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ،

Digitized by UNOG LIBRARY

كولومبيا ، كومورو ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لاوس ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق (جمهورية) ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هندوراس ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ،

المعارضون : لا شيء .

الممتنعون : جزر البهاما ، رواندا ، ملاوى ، هولندا .

ووفق على مشروع القرار باغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٤ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ادعو السادة المندوبين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد فارانى (باكستان) (الكلمة بالانجليزية) : لقد ايدت باكستان دوما ، جميع المبادرات التي تكفل احترام حقوق الانسان ، وان وفد بلادى يعتبر ان موضوع حقوق الانسان ، ذو اهمية بالغة ، لذلك فقد اولاه اهمية قصوى ، كما اقترح توسيع نطاق التطبيقات الخاصة بحقوق الانسان .

ونحن نعتبران بحث البند ٧٣ من جدول الاعمال " المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الاخذ بها داخل منظومة الامم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية " يحتاج الى وقت وصبر ، وليس لدراسة عمل الأجهزة القائمة فحسب ، ولكن ايضا بان نسمح بالآراء البديلة الاخرى .

ونحن مدفوعون بهذا الاعتبار الهام ، مستلهمون اهتمام شعب باكستان في كل ما يتعلق بحقوق الانسان ، فان وفد بلادى أيد اقتراح بحث البند ٧٣ في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة كما ورد في الوثيقة A/10404 الذى وافقت عليه الجمعية العامة الآن .

Digitized by UNOG LIBRARY

ومرة اخرى ، فاننا فعلنا نفس الشيء ، ونعتقد ان اجراء مناقشة مبكرة لن تكون شاملة ، بل ستفتقر الى بعض المعلومات ، ويسعدنا ان غالبية الزملاء قد دافعوا من هذا الرأى ، ونحن واثقون اننا سنتمكن من تحقيق عمل اجهزة الأمم المتحدة - بكفاءة - في ميدان حقوق الانسان ، وكذلك أية طرق بديلة يمكن ان تقترح .

السيد هيورتا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : خلال المناقشة التي جرت في اللجنة الثالثة للبند المعنون " المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية " فان وفد شيلي قد قدم مشروع قرار مؤداه ، ان يعهد الى الامين العام للمنظمة الدولية بتعيين مجموعة من عشرة خبراء لدراسة مدى تطبيق حقوق الانسان في العالم .

وواضح تماما انه لا يوجد نظام ملائم وفعال في هذا المجال ، لكي يقدم العلاج لمختلف البشر الذين تنتهك حقوقهم في كافة انحاء العالم ، نظرا لعدم وجود نظام موحد للعدالة .

اننا تشجعنا على انتهاج هذا الاسلوب الذى شجعه تاريخ الامم المتحدة في مختلف البيانات التي ادلى بها رؤساء الدول والحكومات الذين ناشدوا الجمعية العامة بضرورة ايجاد اسلوب فعال من اجل تأمين احترام حقوق الانسان في العالم .

وان شيلي ، ترى ان القرار الظالم الذى اتخذته الجمعية العامة ليس عقبة تحول دون الاقتراح الذى اتقدم به ، واعتقد ان الظلم الواقع على حكومتي ، هو افضل شهادة على ضرورة وضع نظام فعال من اجل تطبيق مثل هذا الاقتراح .

ولو ان هذا النظام كان موجودا ، لما كنا مضطرين الى ان نشهد المظاهر المؤلمة التي جرت في هذه القاعة من جانب بعض البلدان التي تسمح لنفسها بان توجه اتهامات الى بلدان اخرى ، ضحية لافتراءات غير مبنية على اساس .

وان المبادرة الشيلية ، كان هدفها تجنب الموقف الشاذ الذى تتعرض له حقوق الانسان في العالم .

وللأسف الشديد ، فان اللجنة الثالثة لم تقر التوصية التي قدمتها شيلي ، كما انها لم تصوت عليها رغم البيانات المتكررة التي ادلى بها في هذا الصدد ،

Digitized by UNOG LIBRARY

ان حكومة شيلي تؤكد من جديد هدفها القوى في استمرار تشجيع انشاء نظام ـ داخل المجتمع الدولي ـ يكون موضوعيا وغير منحاز يمكن من اجراء التحقيقات حول انتهاك حقوق الانسان في العالم . ولكن هذا الاتجاه المعاكس ، لن يجعلنا نغير من وجهة نظرنا ، ولكننا سوف نواصل هذه الفكرة لأننا نرى انها عادلة وموضوعية .

لقد اخذنا علما ـ بتقدير ـ مواقف بعض البلدان التي عبّرت عن موقفنا بانه ايجابي ، وينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار . ويحدونا الأمل ، ان هذه البلدان سوف تقوم بعد قليل ، بحيث تحبذ انشاء نظام مشابه مثل ذلك الذى اوصى به وفد شيلي .

وامام استحالة اقرار مثل هذه المبادرة في هذه الدورة ، فان وفد شيلي قد صوت ، بضرورة ايلاء اهمية قصوى للبند ٧٣ ، في الدورة القادمة للجمعية العامة .

واذا كنا نهتم فعلا بضرورة احترام منظمة الامم المتحدة ، فلا بد من السعي لايجاد اساليب جديدة من اجل تأمين حقوق الانسان في كافة انحاء العالم ، وان لم نتصرف بهذا الاسلوب ، فسوف نكون متخلفين عن روح العصر ، ونعرض هيبة الأمم المتحدة للخطر ، ولم يعد في امكاننا ان نقول ان هذه المنظمة تحظى بهيبة العالم .

والواقع انه من المفارقات الغريبة والعار ، ان نفس الجمعية العامة التي وجهت تهما الى شيلي بقرار ضدها باسم احترام حقوق الانسان ، تعترض على مثل هذه المبادرة وترجيء بحثها لها ، وان هذا دليل على الطابع السياسي الذى يسود المناقشات والذى يهدد اهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان وفد بلاد ، يرجو أن تقوم الجمعية العامة بانشاء نظام سليم خاص بحقوق الانسان . ويرجو أن تتقدم وفود أخرى بمبادرة مماثلة ، يمكن على اساسها انشاء مثل هذه الهيئات الفعالة ، التي يمكن أن تؤمن حقوق الانسان .

السيد سبيكنبرنك (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : كما سبق أن أوضحت من قبل ، فيما يتعلق بالتعديل المقترح من السيد ممثل اوروغواي ، فان وفد بلادي يعلق اهمية قصوى على هذا الموضوع بالذات ، لهذا لم نستطع أن نشترك في اتخاذ قرار اليوم ، بارجاء بحث هذا الموضوع الهام .

وهذا لا يعني على أية حال ، اننا نعلق عليه أهمية قليلة ، بل على العكس من ذلك ، فانني أرجو أن أؤكد للجمعية العامة ، أن وفد هولندا سيشارك في المناقشات التي ستجرى في الدورة الثانية والثلاثين بروح بناءة .

السيد الحسامي (الجمهورية العربية السورية) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/10404 ، وأود أن يكون مفهوما أن هناك طرقا ووسائل بديلة مختلفة ، لم تتضمن بأية حال انشاء منصب مفوض سامي لحقوق الانسان .

وفيما يتعلق بالفقرة " ٣" ، فمن رأينا — كما قال السيد ممثل الجزائر — أن الأمين العام لن يقدم تقريره حتى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بهذا ننتهي من البند ٧٣ من جدول الاعمال .

وننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثالثة من البند ٧٤ من جدول الأعمال الخاص " بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة في معرض الاعتقال والسجن" . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/10408 .

وقد استكملت اللجنة الخامسة بحث التدابير المالية لمشروع القرار ٢ ، كتوصية اللجنة الثالثة . ولذلك ، سوف أدعو مقرر اللجنة الخامسة لكي يقدم للجمعية تقريرا شفويا عن النواحي المالية .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد أبو الغيط (مصر) مقرر اللجنة الخامسة (الكلمة بالانجليزية) : نيابة عن اللجنة الخامسة ، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار ٢ الوارد في الوثيقة A/10408 الذى أقرته اللجنة ، وهو لن يحتاج الى اعتمادات مالية اضافية ، نظرا لأن الجهود تبذل للحصول على موارد مالية خارج الميزانية ، للأهداف الواردة في مشروع هذا القرار . وعلى أية حال ، اذا ثبت ان هذه الجهود غير مثمرة ، فان الاعتمادات الخاصة بهذا البرنامج يمكن أن تستخدم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سنتخذ الآن قرارا بالنسبة لمشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة الثالثة في الفقرة ١٤ من تقريرها ، الوارد في الوثيقة A/10408 .

ومشروع القرار " ١" عنوانه " اعلان خاص بحماية كل الافراد من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة في معرض الاعتقال والسجن" . وقد أقر من اللجنة دون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار "١" ؟

ووفق على مشروع القرار " ١" [قرار ٣٤٥٢ (د — ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مشروع القرار " ٢" عنوانه " التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا انسانية أو المهينة في معرض الاعتقال والسجن ." وتقرير اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالاعتبارات المالية لمشروع هذا القرار ، قد قدمها لنا منذ لحظات ، مقرر هذه اللجنة شفويا .

ولقد وافقت اللجنة الثالثة على مشروع القرار " ٢" دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أيضا أن تسير على نفس هذا النهج ؟

ووفق على مشروع القرار " ٢" [قرار ٣٤٥٣ (د — ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أدعو السيد ممثل الهند لتفسير موقفه بالنسبة لمشروع القرار الذى أقر الآن .

السيد سرينيفاسان (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد الهند يتفق مع مشروع القرار "٢" الذى تمت الموافقة عليه الآن ، ومع ذلك فان وفد بلادى يشعر بأن التعليقات التي ابديت بشأن هذا القرار يجب أن تسجل .

Digitized by UNOG LIBRARY

ونحن نشعر أن القرار لا يتعدى فقط موضوع التعذيب ، بل يعيد فتح عدد من المشكلات قد تم اتخاذ قرار بشأنها بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين . ونحن نشعر أن الفقرة الأخيرة من الديباجة غير ضرورية ، ولا تضيف أي شيء جديد الى هذا القرار . وبالنسبة للفقرة العاملة " ١ " ، فنحن كنا نفضل اضافة بعض الكلمات التي تشير الى أن المؤتمر قد عرّف ما يقصده بالتعذيب . وبالنسبة للفقرة العاملة " ٢" ، فان وفد بلادي يشعر أنها واسعة المدلول ، وعامة الى حد كبير . لذلك ، فنحن نود اجراء مزيد من الدراسات حول هذا الموضوع ، بعد الموافقة على الاعلان المفصل الخاص بالتعذيب . وبالنسبة للفقرة " ٤" ، فان وفد الهند يشعر بأنها تزيّد ، ولا داعي لها ، لان منظمة الصحة العالمية قدمت تقريرها الى مؤتمر الأمم المتحدة ، وقد أخذ في الاعتبار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وبهذا ننتهي من نظر البند ٧٤ من جدول الأعمال .

والآن نشرع في نظر تقرير اللجنة الثالثة ، الوارد على البند ٨٠ من جدول الأعمال ، وعنوانه " مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/10401 .

وهناك تصحيح يجب أن يدخل على الفقرة "٤" من التقرير . ان اسمي اليونان والبرتغال كانا ينبغي أن يظهرا ضمن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/L.2180 .

والآن سنتخذ قرارا فيما يتعلق بمشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٠ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/10401 .

ان مشروعي القرارين "١" و "٢" اللذين أوصت بهما اللجنة الثالثة ، قد ووفق عليهما باجماع الرأي في اللجنة .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الموافقة على مشروع القرار "١" وعنوانه " تقرير المفوض العام للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" ؟

ووفق على مشروع القرار "١" [القرار ٣٤٥٤ (د — ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في الموافقة على مشروع القرار "٢" ، وعنوانه " المعونة الانسانية للاشخاص المنفيين من الهند الصينية"؟

ووفق على مشروع القرار "٢" [قرار ٣٤٥٥ (د — ٣٠)]

Digitized by UNOG LIBRARY

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : مشروع القرار "٣" وعنوانه " مشروع اتفاقية عن الاتجاء الاقليمي " . وقد وافقت عليه اللجنة الثالثة دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تتبع ذلك أيضا ؟

ووفق على مشروع القرار " ٣ " [قرار ٣٤٥٦ (د — ٣٠)]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : وبذلك نكون قد انتهينا من نظر البند ٨٠ من جدول الأعمال .

والآن أدعو الممثلين الذين يرغبون في ممارسة حقهم في الرد .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد راسترا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : انني أتحدث الآن ممارسا حقي في الرد ، لأن الاتحاد السوفياتي عندما قام بتعليل تصويته ، وكذلك احدى الدول التي تدور في فلكه ، كرر نفس الاقاويل التي طالما استمعنا اليها هنا طيلة شهرين .

في الواقع لا يمكنني أن أرد على كل ماقاله . ولكنني أود أن أطرح عليه السؤال التالي : هل الاتحاد السوفياتي مستعد أن يقبل كما فعلت شيلي أن يتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ، لكي تقف المنظمة على الاعمال المخالفة لحقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي ؟ هل ممثل الاتحاد السوفياتي مستعد ان يجيب على ماورد في أقوال الكاتبين الحاصلين على جائزة نوبل للسلام اللذين قالا بأن هناك أكثر من ٢٠ مليون من الاشخاص قد ضاعت حياتهم هباء في معسكرات التجميع في الاتحاد السوفياتي ؟

ختاما ، أريد أن أبرز أن هناك صورة قاتمة قدمها ممثل الاتحاد السوفياتي عن شيلي ، ولكن هذه الصورة لا تتمشى اطلاقا مع الوضع في شيلي ، بل تتمشى تماما مع مايحدث في الاتحاد السوفياتي نفسه . أريد أن أجذب انتباه الجمعية العامة للتهديد الذى شملته العبارات الأخيرة للاتحاد السوفياتي انه بتذرعه بالدفاع عن حقوق الانسان ، قد كشف عن نيته في الاستمرار في التدخل في الشؤون الداخلية لشيلي ، ويشجع العدوان على بلدنا . اننا لا نخشى هذا التهديد ، فقد تحررنا من هيمنة الاتحاد السوفياتي ، وأرجو ألا تغيب هذه الحقيقة عن بال ممثله ، حقيقة أن الشيوعية شيء يمكن هزيمته ، اذا أصر شعب على هزيمة هذه الشيوعية .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان وفدى سوف يتحدث باختصار شديد في رده على ماقاله الآن السيد ممثل الطغمة الحاكمة .

اثناء مناقشات انتهاكات حقوق الانسان في اللجنة الثالثة ، وهنا أيضا في الجمعية العامة ، فان ممثل الاتحاد السوفياتي قد أكد بعض الحقائق المتعلقة بهذه الانتهاكات ، وهذه الحقائق ، أكدتها تقارير مجموعة العمل الخاصة التي شكلت لمعالجة موضوع حقوق الانسان . انني لم استمع أثناء هذه المناقشات ، أن هذه الحقائق قد رفضت من قبل ممثل الطغمة الحاكمة ، لانها حقائق موضوعية . ان الجمعية العامة بعد أن وافقت على هذا القرار ، قد أكدت بذلك مرة أخرى ، الحقائق

Digitized by UNOG LIBRARY

الخاصة بالانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان في شيلي ، وممارسة الارهاب والقمع والتعذيب انه من المستحيل لقادة الانقلاب في شيلي ان يتهرب من هذه الحقائق . لذلك فان ممثل الطغمة العسكرية قد حاول أن يتهم الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا لا يمكن أن يضلل أحدا .

ان الجمعية العامة قد درست بعناية الموضوع المتعلق بانتهاك حقوق الانسان في شيلي ، واتخذت في شأنه القرارات الملائمة . والآن من حقنا ان نتوقع من ممثل شيلي هنا ، بيانات تتعلق بما سوف يتم عمله ، تنفيذا لتلك القرارات . وبالفعل استمعنا الى ماقاله ممثل الطغمة العسكرية .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٨/١٥

Digitized by UNOG LIBRARY